جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مؤرخو الشام والسياسة العثمانية في القرن 10ه/16م
ابن الحمصي وابن طولون «أنموذجا»

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعـــداد الطالبتين:
احلام بن لعريبي
خيرة العيموش

إشـــراف:
أ/مولود قرين

السنة الجامعية:1437-1438هـ /2016-2017م






بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

أول الشكر والحمد لله عزوجل على نعمه ورحمته بعباده وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾

والشكر موصول في هذا المقام، إلى أستاذنا المشرف "مولود قرين" الذي قدم لنا يد العون والمساعدة، بالتوجيه والنصيحة، ونتقدم له بخالص الشكر والامتنان وفائق التقدير والاحترام متمنيين له دوام الصحة والعافية.

والمزيد من النجاح في الدراسات العليا

كما لاننسى الدكتور الغالي غربي والدكتورة نادية طرشون والأستاذة لطيفة حمصي الذين كانوا لنا نعم الأساتذة الموجهين والناصحين

والشكر موصول لكل أساتذة قسم التاريخ بجامعة الدكتور يحي فارس

وأعمق التشكرات والعرفان لكل الأيادي الطيبة التي ساعدتنا في انجاز عملنا

الإهداء

احمد الله جزيل نعمائه واشكره شكر المعترف بمننه وآلائه واصلي واسلم

على صفوة أنبيائه وعلى أصحابه وأوليائه وعزاء حروفي في كتابتها تنبض

فوق الصفحات وتجسد معاني الكلمات وأي كلمات : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا

إياه وبالوالدين إحسانا "

أبي : إلى من كان سندا لي وتاجا ارفع به رأسي إلى من اكتوى بلسعات الدهر وذاق

مرارة الحياة لأحيى أنا إلى من علمني أني خلقت للنجاح وليس للفشل

إلى رجل لا ينسى ولا يعرف النسيان،

إليك اعتزازي في انتسابي إلى أروع الأباء أبي العزيز " سعيد"

أمي : من حملتني وتحملت كل العناء، يامن أرشحها أميرة للنساء إليك يامن كانت ومازالت

البلسم والدواء، يارمز الحب والعطاء

أهديك نجاحي لأنك سر كفاحي، أهديك فرحتي لأنك سر سعادتي إلى اروع ام أمي الغالية "نصيرة"

أخوي : لطالما أمنت أنكما بحق أميرا مملكة الإخوة " عامر وخليل "

إخوتي : ذلك النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري ليرسم روضة من رياض الجنة إلى

من كنت أهديهم مع كل موسم حصاد ثمرة فيهدونني فرحة تخترق الفؤاد

" بحرية ، مريم ، نجاة ، فهاد "

خيرة : كتبتك بآلاف الكلمات فكنت في قلبي وفكري غاية الأمنيات فمعك كانت

كل البدايات والنهايات

إلى كل صديقاتي : مقامات الصبح وأسوة البقاء حمامات السلا

وإلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أحلام

الإهداء

الحمد لله المنصف الكامل، المنعوت بنعوت الجلال، الذي علم ما كان وما يكون، وما توفيقي
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

إلى ريحانة الدنيا وبهجتها ،إلى من تعهدتني بعطفها وحنانها ولم تنساني بدعائها ولم تنم في غيابي عينها إلى أندر جوهر في الوجود

" أمي الغالية".

إلى من غرس في مبادئ والقيم وحبب إلى الصبر والنصيحة والعلم والعمل وعلمني الكفاح والنضال إلى اعز ما املك في دنياي إلى الذي أنار لي درب حياتي

" أبي العزيز".

إلى من سعت لتحقيق ماكنت إليه ،وكانت الأم الثانية والمربية الغالية ،إليك عمتي.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم... إلى من أعيش في ظل وجودهم أملي للصمود

إخوتي مسعود, سيد علي,أمين, و أخواتي جهيدة,سعيدة,حياة,وسام,يسرى , و كل عائلتي الكريمة.

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيئها إلا قنديل ذكريات الصديقات :نورة,ليلى,زكية, نسرين و زوجها,فريدة و زوجها, فضيلة و زوجها, فاطمة و زوجها,عبلة,جميلة,نبيلة,سمية,ريمة, أمينة.

إلى من تقاسمت معي مشوار العمل ،وكانت لي نعم الصديقة ،إليك أحلام.

إلى من كان يضيء لي الطريق و سندي في الحياة "محمد".

لأساتذتي الأجلاء و من صنعوا بكل اقتدار خطوات تعليمي خلال مساري الدراسي.

و إلى روح كل من جدي و أستاذي الفاضل "بوذيبة"

فشكرا جزيلا لكم

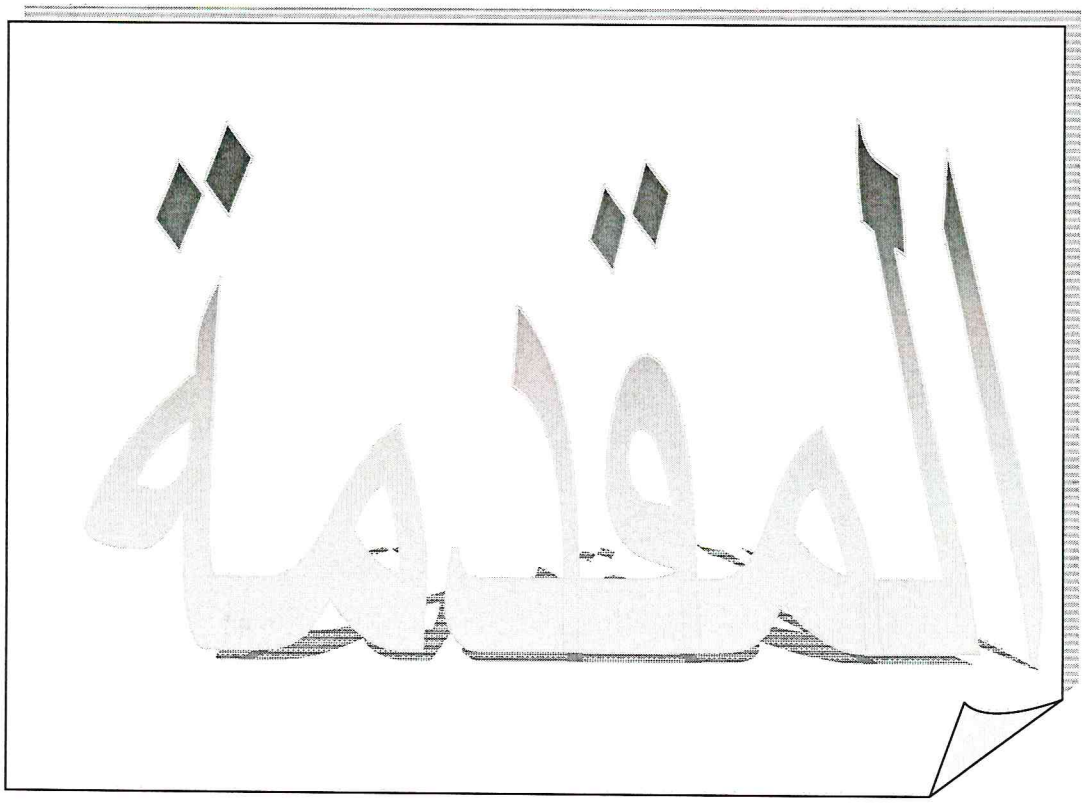
إلى كل من يحمل لي في قلبه حبه. شكرا لكم

إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

خيرة

قائمة المختصرات:

الرمز	مدلول الرمز
تر	ترجمة
ج	جزء
تح	تحقيق
ص	صفحة
مر	مراجعة
د.ت	دون تاريخ
تق	تقديم
مج	مجلد
تع	تعريب


المقدمة

يعتبر القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي فترة حاسمة في تاريخ البلاد العربية خاصة بلاد الشام، حيث عرفت تطورات حاسمة تداخلت الأطراف الفاعلة فيها، ومن ابرز هذه التطورات الوجود العثماني ونهاية الوجود المملوكي، كما أن بلاد الشام هي أول بلد عربي انضوى تحت اللواء العثماني وبعد هذا الضم عملت الدولة العثمانية على ترسيخ حكمها وتطبيق سياستها في جميع المجالات الإدارية والقضائية والعسكرية والإقتصادية، ومكان لهذا أن يكون إلا في ظل حكم صارم وإدارة قوية تجسدت معالمها في مجموعة من القواعد والأسس التي أقامها السلاطين العثمانيون، وقد وجد في هذا القرن مؤرخين إثنين في بلاد الشام ابن الحمصي وابن طولون عاصرا الوجود العثماني وكانا شاهدا عيان عن الضم وعن السياسة التي طبقتها الدولة العثمانية . هذا ما أدى بنا إلى دراسة موضوع مؤرخو الشام والسياسة العثمانية في القرن 10ه/16م ابن الحمصي وابن طولون" أنموذجا".

_ أسباب ودواعي اختيار الموضوع:

تعود خلفية اختيار هذا الموضوع إلى مجوعة من الدوافع والاعتبارات التي يمكن حصرها فيما يلي:

1_ الدوافع الذاتية:

إن من أهم الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي رغبتنا الذاتية بالإضافة إلى ميلنا إلى دراسة الفترة الحديثة.

وكذلك فإننا أردنا الإدلاء بدلونا في هذا الموضوع ومحاولة اكتشاف بعض المواقف في مسار الدولة العثمانية في بلاد الشام خلال القرن ال10ه/16م.

2_ الدوافع الموضوعية:

محاولة تسليط الضوء على موقف مؤرخي الشام ابن الحمصي وابن طولون من السياسة العثمانية في القرن10ه/16م .

أما فيما يخص الفترة التي تم اختيارها كإطار زماني لهذا الموضوع أي القرن ال10ه/16م تعود أساسا إلى فترة قوة الدولة العثمانية والتي كانت في أوج مجدها، إضافة إلى فترة ضعف المماليك.

_ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتنا معرفة السياسة العثمانية في بلاد الشام في منظور مؤرخيها ابن الحمصي وابن طولون ومعاصريهما، وتأخذ الدراسة الأهمية الأكبر حين نميط اللثام عن فحوى هذه المواقف ووجهات النظر.

_ الإشكالية:

وقد أردنا من خلال دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التي مفادها:

_ ما وجهة نظر مؤرخي الشام ابن الحمصي وابن طولون من الوجود العثماني خلال القرن العاشر هجري الموافق للسادس عشر ميلادي ؟

ولفك رموز هذه الإشكالية ولكشف تلك العلاقات وتشابكها اعتمدنا على مجموعة من التساؤلات، للإجابة على الإشكالية الرئيسية:

_ كيف تم ضم بلاد الشام إلى الدولة العثمانية؟

_ ماهي السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في بلاد الشام؟

_ من هما مؤرخي الشام وما منهجهما؟

_ ماموقفهما من الضم والسياسة العثمانية؟

_ هل وجهة نظر القرن 16 ميلادي تتوافق مع وجهة نظر القرن 19م؟

_ المنهج المتبع:

لقد تعدد المنهج المتبع في الدراسة وهذا بحكم تعدد إشكالات البحث، فمنه المنهج التاريخي الوصفي وهذا في عرض ضم بلاد الشام إلى الدولة العثمانية والسياسة التي انتهجتها فيها، والمنهج التحليلي في تحليل بعض الآراء ووجهات النظر، إضافة إلى المنهج المقارن الذي اعتمدنا عليه لمقارنة وجهات النظر بين مؤرخي القرن (10ه/16م) ومدارس القرن(13ه/19م).

_ الخطة:

من اجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه اعتمدنا على خطة ضمت المقدمة، والمدخل وثلاث مباحث والخاتمة، وأثرينا موضوعنا ببعض الملاحق المكملة للموضوع تضمنت وثائق وصور وخرائط، وقائمة المصادر والمراجع، وفي الأخير فهرس للمحتويات.

المدخل: خصصناه لعرض جغرافية بلاد الشام، وضمها إلى الدولة العثمانية.

أما **المبحث الأول الذي تناولنا فيه السياسة العثمانية في بلاد الشام في القرن(10ه/16م)**، وقد قسمناه الى أربع مطالب تطرقنا في المطلب الأول إلى الجانب الإداري، وعالجنا في المطلب الثاني الجانب القضائي، بينما خصصنا المطلب الثالث للجانب العسكري والرابع للجانب الاقتصادي.

بينما استعرضنا في **المبحث الثاني والمعنون بنظرة مؤرخي الشام ومعاصريهما للسياسة العثمانية خلال القرن ال (10ه/16م)**، والذي قسمناه الى ثلاث مطالب، تحدثنا في المطلب الأول عن مؤرخي الشام ومنهجهما، بينما المطلب الثاني خصصناه لإبراز موقفهم من الضم وفي الأخير تطرقنا إلى موقفهم من السياسة العثمانية.

أما **المبحث الثالث الموسوم بمقارنة واستنتاجات** و الذي قسمناه هو الآخر إلى ثلاث مطالب، تعرضنا في الأول للمدرسة العربية القومية وفي الثاني لمدرسة المستشرقين والثالث لمدرسة المغاربة.

وفي الأخير انهينا بحثنا بخاتمة تضم مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للموضوع.

_ أهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع التي تفاوتت في إفادتنا ونذكر من أهمها:

كتاب حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران لابن الحمصي تجلت إفادته لنا في معرفة موقفه من الضم والسياسة العثمانية.

وكتاب إعلام الورى بمن ولي نائبا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى لابن طولون أفادنا في معرفة الولاة بحيث استعنا به في وضع ملحق لأسماء الولاة وكذلك معرفة موقفه من ضم بلاد الشام إلى الدولة العثمانية والسياسة العثمانية.

وكتاب آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني لابن زنبل الرمال وهذا استعنا به في معرفة وجهة نظره من الضم والسياسة العثمانية الذي كان معارضا للضم إضافة إلى **كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس** هو الأخر أفادنا مثل ابن زنبل الرمال.

أما المراجع فنأخذ أهمها **كتاب الدولة العثمانية في المجال العربي لفاضل بيات** وأفادنا بمعلومات قيمة في المبحث الأول خاصة في الجانب الإداري.

ورسالة بعنوان **الحكم والإدارة العثمانية في بلاد الشام في القرنيين ال16م و17م من خلال دفاتر المهمة لزبيري بومدين**، والتي أفادتنا في معرفة السياسية انتهجتها الدولة العثمانية في بلاد الشام ونظام الحكم الذي اتبعته.

_ الصعوبات:

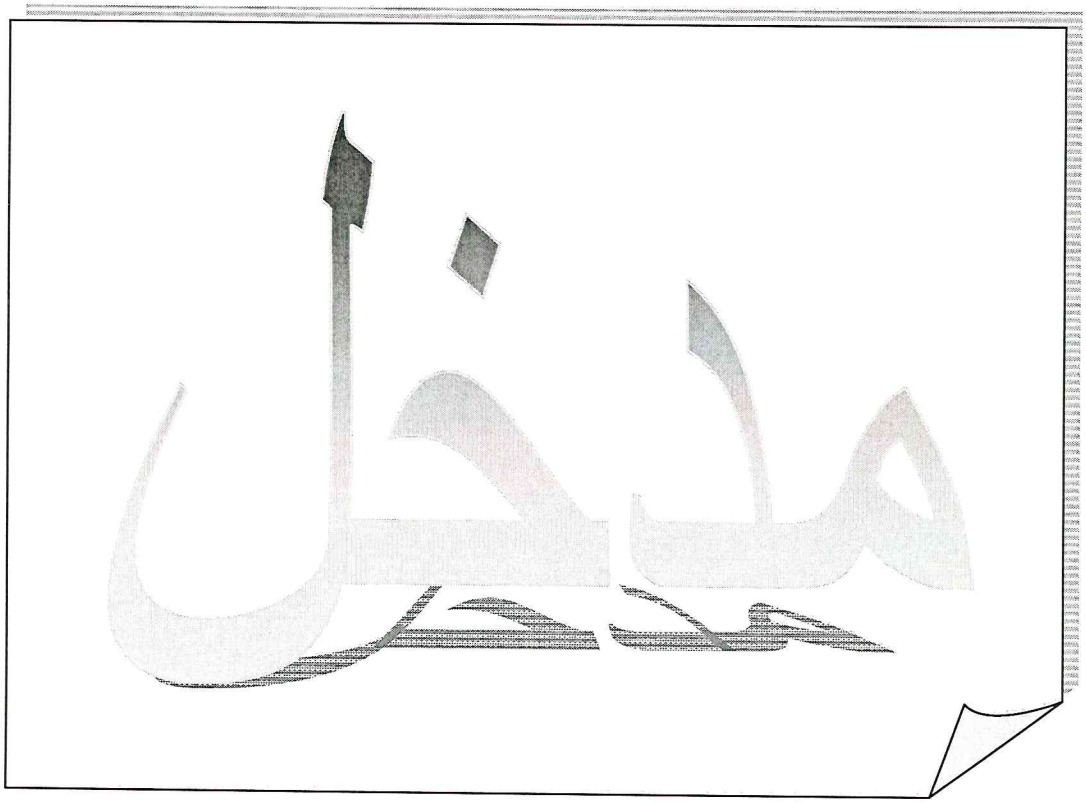
لاتخلو أي دراسة من الصعوبات

ـ ضيق الوقت المحدد الدراسة الموضوع.

ـعدم كتابة وتحدث مؤرخي الشام بشكل وافي عن السياسة العثمانية هذا ما أدى بنا إلى إيجاد صعوبة في استنتاج موقفهم من هذه السياسة.

ـ قلة المصادر والمراجع

وفي الأخير وان كنا قد وفقنا فذلك من عند الله أولا وبفضل الأستاذ ثانيا، وإن أخفقنا فحسبنا أننا بذلنا المستطاع لإتمام هذا العمل والإلمام بمختلف جوانبه.



- جغرافية بلاد الشام
- ضم بلاد الشام إلى الدولة العثمانية

1-جغرافية بلاد الشام:

تسمية: الشام بفتح أوله و سكون همزته، أو الشام بفتح همزته أو الشام بغير همزة و يجوز في اسم الشام التذكير و التأنيث و المشهر التذكير،[1] و للغويين والجغرافيين في سبب تسمية شاما آراء مختلفة، فقيل : سمي لتشاؤم بني كنعان إليه، وقيل بسم سام نوح عليه السلام لإنه نزل به و إسمه بالسريانية شام بالشين معجمه بينما ذهب آخرون و قالوا : لأن أرضه أي أرض الشام مختلفة الألوان بالحمرة والسواد و البياض فسمي شاما لذلك[2]، وقيل: سمي شاما لأنه عن شمال الكعبة في حين رأى آخرون ،أنها سميت الشام لكثرة قراها وتداني بعضها من بعض فشبهت بالشامات[3].

وقد كان اسم الشام الأول سورية، وقيل أن سبب التسمية أن اليونانيين لما فتحو الشام رأوا الآشوريين يتولون أمره، فسموه «سورستان»، إضافة إلى السريانيين اللذين هم الكلدانيون، وتسميهم العرب النبط[4].

بينما إطلاق الشام على دمشق فهو إطلاق العام على الخاص، لأن العرب كثيرا ما يسمون المدن بأسماء أقاليمهم فكانوا يقولون بلا فرق: دمشق أو الشام، أو القاهرة أو مصر[5].

حدود بلاد الشام[6]:

يحدها من الشرق البادية من أيلة إلى الفرات، و من الغرب البحر الأبيض المتوسط، كما يمتد من ناحية الغرب من طرطوس غرب آثينا إلى رفح بين مصر و الشام[7]، بينما شمالا بالس مع الفرات إلى قلعة النجم ثم البيرة إلى قلعة الروم إلى السمساة إلى حصن المنصور و يمتد إلى بلاد سيس إلى طرسوس، وجنوبا يمتد من رفح إلى تيه بني إسرائيل إلى مابين شوبك وأيلة إلى البلقاء[8].

---

(1)- ابن بطوطة، **تمهيد عن ارحلات و أنواعها عند المسلمين**، د.ت، ص84 .

(2)- محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج1، ط3، مكتبة النوري، دمشق، 1983، ص7، ص84.

(3) -ابن بطوطة، نفسه، ص84.

(4)-محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبري على بلاد الشام**، دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، ط4، دار الراوي، السعودية، 2000، ص93.

(5)- الخالدي، نفسه، ص13.

(6)-أنظر: الملحق رقم 01.

(7)- كرد علي، نفسه، ص9.

(8) -ابن بطوطة، نفسه، ص86.

أهم مدن بلاد الشام:

قسمت بلاد الشام في ذلك الوقت إلى ست نيابات أهمها: نيابة مدينة دمشق[1] وقد كانت قاعدة بلاد الشام في فترة دولة المماليك البحرية، ثم تلتها نيابة مدينة حلب ثم نيابة طرابلس ثم حماة، ثم نيابة صفد و أخيرا نيابة الكرك، و قد كانت تتبع هذه النيابات الستة عدد من النيابات الصغرى و الولايات[2].

أهمية موقع بلاد الشام:

تعود أهمية موقعه إلى توسطه بين دول الشرق الأوسط وكذلك لموقعها على الطرق البرية بين البحر المتوسط و الخليج العربي أواسط آسيا أضحت لها أهمية كبرى خاصة طبيعتها و جغرافيتها، فأصبحت تمثل حلقة وصل بين قارات العالم[3].

2-ضم بلاد الشام إلى الدولة العثمانية:

ظلت بلاد الشام ومصر دولة واحدة في ظل حكم المماليك[4]، غير أن الحكام المماليك استبدوا في الحكم، وكان الصالح من الحكام قليل، ولهذا لم تعرف بلاد الشام الاستقرار يوما، وانعكس هذا على أحوالها الاجتماعية و الاقتصادية، فظهرت الأوبئة و المجاعات[5]

فشعر الناس بما عرض للدولة من ضعف فأحذوا يتطلعون إلى الدولة العثمانية في ذاك الوقت كانت في مجدها، وقد وقرت في النفوس منذ أسس بنيانها السلطان عثمان بن أرطغرل[6] (1281-1326م)،

---

[1]- الخالدي، المرجع السابق، ص13.

[2] – ابن بطوطة، المصدر السابق، ص86.

[3] - نفسه، ص ص 85،86.

[4] – **المماليك:** أصل المماليك أرقاء جلبهم ولاة مصر الطولونيون و الاخشديون والفاطميون ابتداء من القرن 10 م،وهو خليط من الاتراك وتاروس والروم والشراكسة تدربوا على الجندية وخدمة السلاطين ارتقوا مناصب رفيعة حتى اعتلوا عرش السلطة أقاموا دولتين هما المماليك البحرية والبرجية. أنظر :حسين محمد نصار وآخرون، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج6، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، 2010م، ص3214.

[5]- كرد علي، المصدر السابق، ج2، ص205.

[6]- **عثمان بن أرطغرل (1258-1326م)**: بدأت فتوحاته الفعلية في القرن 14م حين أدي الانهيار النهائي لدولة السلاحقة إلى استيلائه على قلعتي اسكى شهر وفرجه حصار وقربه حصار اتصف بالتسامح، وقد وطد سلطة على أساس العدالة، اتخذ

بالإضافة إلى ما قام به السلطان محمد الفاتح[1] (1451-1481م) في القسطنطينية وكان أقصي ما يطلبه الناس سلطان عادل عاقل[2].

اتسمت العلاقات العثمانية المملوكية بالتأرجح بين التعاون و النزاع[3]1، فاحتفظ كل منهما بشكل متواصل بعلاقات ممتازة[4]2، فظهر التعاون جليا في منع الأخطار ونجد منها إغارة تيمورلنك[5]3 على العراق، و أطراف الدولة المملوكية، وقد قام السلطان بايزيد الأول[6]4 (1389-1403م) المساعدة ضد الخطر[7]، و استمر هذا التعاون ليظهر في عهد السلطان بايزيد الثاني[8] (1481-1512م)، بحيث ظهر في بناء أسطول مملوكي للبحر الأحمر يعمل ضد البرتغاليين الذين وصلوا إلى الهند، مدعمين بمهندسين و فنيين وتجهيزات من جميع الأنواع لبناء هذا الأسطول[9]5.

=«بني =شهر» عاصمة لملكه، اطلق عليه اسم عثمان الأسود، أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفي، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، ص ص 36،37.

[1]-**السلطان محمد الفاتح (1432-1481م)**:واحد من أكبر سلاطين العهد العثماني، ارتبط اسمه بفتح مدينة القسطنطينية (1453م) و التي جعلها عاصمة إمبراطوريته، نظم الحكومة و أطلق عليها اسم الباب العالي،شملت فتوحاته بلاد الصرب 1459م، ومملكته طرابزون اليونانية 1461م، والبوشناق 1463م، وشبه جزيرة القرم 1475م، بالاضافة إلى ألبانيا و جميع إقليم لآسيا الصغرى. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ص98.

[2] -كرد علي، المصدر السابق، ج2، ص205.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص32.

[4]– ربيرمنتران ، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر بشير السباعي،ج1، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993، ص212.

[5]-**تيمورلنك (1336-1404م)**:فاتح مغولي، شن أعظم غزوات بربرية عرفتها القرون الوسطي و اجتاح البلدان العربية، الإعصار المدمر، ولد بمدينة كلش بالقرب من سمرقند، ادعى أنه من سلالة جنكيز خان، وفي 1369م، اتخذ سمرقند، عاصمته، و اجتاح معظم آسيا و هزم المماليك في الشام و العثمانيين سنة 1402م. أنظر: الكيالي، المرجع السابق،ج1، ص838.

[6]– **السلطان بايزيد الأول (1357-1403)**:عين خليفة لوالده قبل وفاته، وكان شخصية قوية، واتصف بالذكاء، كان يرغب في اقامة دولة مركزية قوية، عين حاكما على إمارة كريمان سنة 1481م، فرعى المصالح الشرقية للدولة، وأثبت تميزه في المعارك، فاكتسب لقب يلدرم أي الصاعقة. أنظر: محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013، ص55.

[7]– ياغي، نفسه، ص39.

[8]– **السلطان بايزيد الثاني (1447-1512م)**: هو ثامن سلاطين آل عثمان، كان حاكما بأماسيا وقد كان ميالا السلم أكثر منه للحرب، واضطرته الظروف لخوض الحروب، وأولها: حروب داخلية حيث قام بمحاربة أخيه الأمبير (جم) أكثر مرة بسبب التنافس على السلطة. أنظر: طقوش، نفسه، ص ص 135-136.

[9]– مانتران، نفسه، ص212.

لكن في القرن 9ه/15م تغيرت ملامح التعاون إلى نزاع [1]، خاصة بعد اعتلاء السلطان سليم الأول[2][1] (1512-1520م) العرش، فلم يرسل غليه السلطان الأشرف أبو النصر قانصوه الغوري[3][2](1500-1516) رسالة تهنئة، غير أن هذه الرسائل ظهرت في مناسبات أخرى امتزجت بين الود و الظاهري و الشك و الحذر، فظهر اختلاف في لهجتها عن لهجة المراسلات المتبادلة بين السلطان الغوري و السلطان بايزيد الثاني[4][3]

كانت هناك عدة أسباب للنزاع القائم بين الدولة العثمانية و دولة المماليك و التي نذكر أهمها:

1- إيواء السلطان الغوري بعض الأمراء العثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم الأول وعلى رأسهم الأمير أحمد(جيم) أخ السلطان سليم الأول، كان الهدف من الإيواء هو إثارة المتاعب في وجه السلطان سليم الأول[5][4].

2-ظهور الصراع بين العثمانيين و المماليك على النفوذ في المناطق الحدودية في طرطوس تلك المنطقة تأرجحت في ولائها بين الدولة العثمانية والمماليك[6]،فأضحت مصدر نزاع مما سبب اضطراب شديد واختلاف على الحكم في هذه الإمارات، فقد اعتبرها المماليك حصون شمالية موجودة في شبه جزيرة الأناضول، بينما يرى العثمانيون أنها منار للقلق الدائم و التهديد المستمر[7].

---

[1]- ياغي، المرجع السابق، ص32.

[2]-**السلطان سليم الأول (1467-1520م)**: هو ياووز بن بايزيد، تاسع سلاطين الدولة العثمانية، قاد الفتوحات في العالمين العربي والإسلامي و على يده تحول اتجاه الفتوحات من أوربا إلى آسيا و افريقيا، فقد قضى على الدولة الصفوية الشيعية بعد أن حارب الشاه إسماعيل الصفوي عام 1514م، وازال دولة المماليك بانتصاره على السلطان الغوري سنة 1516م، والسلطان طومان باي في الريدانية عام 1517م ، وتميز بشجاعة ملحوظة، ومراس في القتال والقدرة على الإدارة والتنظيم. أنظر :الكيالي، المرجع السابق، ج3 ،ص ص 234-235.

[3]- **السلطان قانصوه الغوري (1446-1516)**: هو الملك الأشرف أبو النصر سيف الدين قانصوه الغوري الظاهري الأشرفي، أصله من مماليك الأشرف الظاهر خشقدم، ثم انتقل الى الأشرف قائد باي، بويع له بالملك سنة1500م/906ه ومن أثاره ، أنه بن سور مدينة جدة ودائر الحجر الاسود و بعض اروقة المسجد الحرام و عدة خانات وآبار في طريق الحج المصري، أنظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص192.

[4]- أحمد فؤاد متولي، **الفتح العثماني للشام و مصر**، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ، 1995، ص107.

[5]- ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط4، مكتبة العبيكان، 1998، ص29.

[6]-ياغي، نفسه.

[7]- متولي ، نفسه، ص ص 84-85.

3 – السياسة التي اتبعها السلطان الغوري(1500-1516م) أثناء الحرب التي قامت بين السلطان العثماني و الشاه إسماعيل الصفوي[1]، فكان موقف الغوري اتجاه العثمانيين غير ودي[2]، فأثار غضب السلطان سليم الأول من الغوري السني الذي اتفق مع الصفوي الشيعي، فأثمر عنه اتفاق سري بين السلطان الغوري و إسماعيل الصفوي[3] بإرسال نديمه العجمي الشنقجي إلى الشاه الصفوي سرا لعقد تحالف ضد السلطان سليم الأول، وقد وصلت أخبار هذا التحالف إلى السلطان سليم الأول[4]1.

لهذه الأسباب لم يلبث أن سيطر على اسطنبول جو محموم للحرب التي صورها العثمانيون ضد المماليك، و أصدر علماء السلطنة العثمانية ثلاث فتاوى تضفي على الحرب طابع الجهاد الديني[5]، ولعل أهمها فتوى شيخ الإسلام (مفتي الآنام)"زنبلي علي أفندي" حيث قال:«...يعتبر ظهور العداء من جانب العدو وداعيا للحرب، لهذا أفتي بشرعية التحرك إلى مصر وشن الحرب عليها لأن أهلها قطاع طرق و الحرب و القتال معها غزوا و جهاد قاتلهم غازي و مرابط و المقتول على أيديهم شهيد و مجاهد... »[6].

والدولة المملوكية نجد أنها كانت تمر بظروف صعبة مقارنة باتساع التعاطف مع العثمانيين بفعل القوى المناهضة لها في كل من مصر و بلاد الشام والجزيرة العربي، بالإضافة إلى مناهضة البرتغاليين لها في البلاد الإسلامية و المحيط الهندي، فارتفعت أصوات الجند مطالبين بالمال و المكافآت فدخلوا في تمرد و عاشوا في الشوارع فسادا، وأمام هذا الوضع وجد السلطان الغوري نفسه غير مستعد لخوض الحرب فحاول تأخير اندلاعها إلا أن السلطان سليم الأول (1512-1520م)أصر على أن يكون السيف هو الحكم[7].

---

[1]– **إسماعيل الصفوي (1487–1524م)**:هو إسماعيل ابن الشيخ حيدر، وهو مؤسس الدولة الصفوية، الفارسية في إيران، واتخذ مدينة تبريز عاصمته، واستمرت فتوحاته حتى هزمه السلطان ياووز سليم الأول. أنظر: المحامي، الموجع السابق، ص ص188-189.

[2]– ياغي، **الدولة العثمانية**...،ص29.

[3]–متولي ، المرجع السابق، ص87.

[4]– محمد بن محمود الحلبي، **العراك بين المماليك و العثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك من مهدي الدودار**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1986، ص231.

[5]– طقوش، المرجع السابق، ص165.

[6]– متولي ، نفسه، ص132.

[7]– طقوش، نفسه، ص166.

اتجه كلا الطرفان لكسب أعوان من بين رجالات الطرف الآخر، فنجد السلطان سليم الأول إستفاد من اللاجئين إليه منهم كبار رجال المماليك أمثال يونس بك، ووالي عين تاب وخاير بك نائب حلب باعتبارها خط الدفاع الأول عن مصر والشام[1]، وتجلت استفادته من خير بك في الأفعال و المظاليم التي أحدثها و منها المشاهرة و المجامعة على أرباب البضائع من مال و غش[2]، فحين نجد السلطان الغوري استفاد من اللاجئين إليه إستفادة معنوية[3].

قبل خروج الجيش العثماني عقد السلطان سليم الأول (1512-1520م) مجلس حرب للتشاور، واتفق أمراء الولايات جميعا على تكتيك الحرب، في يوم الجمعة 23 رجب 922ه/ 22آب 1516م، وصلت العساكر العثمانية وخاطب السلطان سليم الأول (1512-1520م) في جيشه قائلا:«... سيتضح كل شيء غدا إن الله معنا نحن نثق في عساكرنا، إن الفضائل التي أحرزت لنا النصر شالديران سوف ترفع أعلامها هنا أيضا ... »[4]، فتحرك الجيش العثماني عبر الاناضول في أوائل 922ه/ربيع 1516م بقيادته و تعداده ستون ألف مقاتل، وثلاثمائة مدفع، و يمم وجهه شطر بلاد الشام، كما تحرك السلطان الغوري و جيشه الذي خرج به من القاهرة و قد بلغ تعداده ثمانين ألف جندي[5].

وصل السلطان الغوري بجيشه إلى مرج دابق[6] و معه الخليفة العباسي [7]1و أمراؤه و قضاته[8]2، وتبادل الطرفان الرسائل، فقد أرسل السلطان الغوري (1500-1516م) خطابا أخيرا للسلطان سليم الأول يحيطه فيه علما بأن خروجه لحلب كان بضغط من المماليك[9].

---

(1)-طقوش، المرجع السابق، ص167.

(2)- الحلبي، المصدر السابق، ص232.

(3)- طقوش، نفسه.

(4)- متولي ، المرجع السابق، ص132.

(5) - طقوش، نفسه، ص ص 167-168.

(6)-**مرج دابق:** موقع بجوار حلب السورية هزم فيه السلطان سليم الأول قانصوه الغوري في 24 أغسطس 1516م، واستولى بذلك على سوريا كلها. أنظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص207.

(7)- سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية [النشأة.الازدهار]**،ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص243.

(8)- فاضل بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، رؤية جديدة في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية، ط1، المدار الإسلامي، بيروت، 2003، ص62.

(9)- السيد، نفسه، ص243.

في 26 رجب 922ه/24 أغسطس 1516م إلتقى الجيشان، فكان في الجناح الأيمن للجيش العثماني أمير أمراء الأناضول زنبل باشا، و في الجناح الأيسر أمير أمراء الروميلي كوجك سنان باشا، و مركز الجيش السلطان سليم الأول و فرق القابقولي(يكيجري و سوارى) وأمامهم فرق المدفعية[1]، أما الجناح الأيمن للجيش المملوكي فكان تحت قيادة نائب حلب خاير بك الذي كان يخابر السلطان سليم الأول سرا، وفي الجنح الأيسر نائب الشام سيباي و المركز السلطان الغوري و خواص جنوده[2].

ووقعت معركة شديدة استمرت 8-9 ساعات، وكان الجيش العثماني يتفوق على الجيش المملوكي في المعدات الحربية و بخاصة امتلاكه المدافع[3] ، إضافة إلى الخلافات الداخلية في صفوف الجيش المملوكي[4] خاصة بين القراصنة و الجلبان[5] ، فتمكن السلطان سليم الأول من تحقيق نصر حاسم على المماليك و لقي السلطان الغوري حتفه في المعركة، كما فر أمراؤه و أفراده و تفرق جيشه[6].

بعد إنهاء المعركة أمر السلطان سليم الأول وزيره يونس باشا بالتوجه إلى حلب، التي كان يحكمها في ذلك الحين المملوك خير بك، الذي استلم للفتح دون أي مقاومة[7]، ودخل السلطان سليم الأول حلب فاستقبله أهلها بالمصاحف و الأعلام يجهزون بالتسبيح و التكبير[8]، مكث فيها 18 يوما، فقد قام بإطلاق سراح المساجين الذين كانوا في السجن بالقرب من سيدنا داوود عليه السلام، و صلى على سودون العجم الأمير الكبير و أمر بدفنه بزاوية الشيخ أبي النور القارئ[9]، واستقبل الخليفة المتوكل والقضاة الثلاثة و أجلس الخليفة إلى جانبه.

---

(1)- بيات، المرجع السابق، ص62.

(2)– السيد، المرجع السابق، ص243.

(3)– بيات، نفسه، ص62.

(4)– مجهول، **الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان** ، تح هانسن ارنست، دار الأحياء، الكتب العربية، 1962م، ص ح.

(5)–ابن زنبل الرمال، **آخر المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني**، تح عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م، ص100.

(6) –بيات، نفسه، ص62.

(7)–مجهول، نفسه، ص ح

(8)– كرد علي، المصدر السابق، ج2، ص221.

(9)– الرمال، نفسه، ص108.

وقام بتعيين قره جه أحمد باشا واليا على حلب، بالإضافة إلى تعيين السلطان كمال جلبي قاضيا فيها[1].

ثم غادر متجها إلى دمشق حيث دخلها بدون أي مقاومة هي الأخرى وهذا الخائن خايربك الذي كان صلة بحاكمها[2]، وقد استقبل في دمشق وفودا من العلماء فأحسن وفادتهم، وأمر بترميم المسجد الأموي و قبري صلاح الدين الأيوبي و الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي، وشيد مسجدا باسمه[3]، أقام صلاة الجمعة في جامع الملك الظاهر قرأت الخطبة باسم السلطان العثماني ووصفه الخطيب في خطبته بأنه "ملك الحرمين الشريفين" فقال السلطان سليم الأول: «... من أنا حتى أكون مالكا للحرمين إني أفتخر بأني خادم الحرمين لا مالكهما ...»[4]، وبقي في دمشق مدة شهرين[5].

في الأخير نجد أن هذا النصر للعثمانيين جاء بفضل الجيوش العثمانية المسلحة والمجهزة، والتي كانت مدعمة بقلاع متحركة والمشكلة من عربات مربوطة بعضها ببعض، إضافة إلى استخدامهم لأفضل المدافع. أما الهزيمة للمماليك فكانت بسبب ظهور الخيانة داخل الجيش بحيث انسحب بعض أمراء بلاد الشام من جيوشهم وانظموا إلى الجيش العثماني أمثال خاير بك نائب حلب، وجانبردي الغزالي. وموت السلطان الغوري والذي أدى إلى تشتت الجيش وهروبه إلى حلب[6].

---

[1]- بيات، المرجع السابق، ص62.

[2]-مجهول، المصدر السابق، ص ح.

[3] -طقوش، المرجع السابق، ص168.

[4]- متولي ، المرجع السابق، ص171.

[5]-مجهول،نفسه،صح.

[6]- طقوش، نفسه، ص169 .

المبحث الأول:

السياسة العثمانية في بلاد الشام خلال القرن 16م

- المطلب الأول: الجانب الإداري
- المطلب الثاني: الجانب القضائي
- المطلب الثالث: الجانب العسكري
- المطلب الرابع:الجانب الاقتصادي

المبحث الأول :السياسة العثمانية في بلاد الشام خلال القرن 10ه/16م.

لقد أصبحت بلاد الشام جزءا من الدولة العثمانية سحق السلطان سليم الأول المماليك في مرج دابق 922ه/1516م، وفي هذه الفترة شيدت الدولة العثمانية إدارتها المركزية، فقد حكم العثمانيون حكما غير مباشر، عن طريق الفرمانات و القرارات التي يصدرها السلاطين، ومست جميع الجوانب الادارية و القضائية و العسكرية و الاقتصادية.

المطلب الأول: الجانب الإداري.

لقد اعتمدت الدولة العثمانية في تقسيمها لبلاد الشام على تشكيلات إدارية، فأوجدت وحدات سياسية أطلق عليها اسم الآيالة أو البكلربك[1] و اللواء أو السنجق[2] و القضاء والناحية[3].[4]

أما فيما يخص التقسيمات الإدارية[5]، فنجد في بداية الأمر حافظ العثمانيون على التقسيم الإداري المملوكي لبلاد الشام الذي قسمها إلى ست وحدات إدارية[6]، عرفت باسم "نيابات"وهي نيابة الشام ونيابة حلب ونيابة طرابلس ونيابة حماة و نيابة صفد، ونيابة الكرك[7]، ولما فتح السلطان سليم الأول (1512-1520م) ، وهذه البلد في سنة 1516م، أبقى التقسيمات الإدارية فيها على ما كانت عليه في عهد المماليك[8]، لكنه عين عليها حكاما أتراكا إلا أنه اتخذ الوحدة الإدارية العثمانية (السنجق) بدلا من الوحدة الادارية المملوكية نيابة [9].

---

[1] _ **البكلربك**:اكبر وحدة ادارية في الدولة العثمانية. أنظر: خليل اينالجيك، **الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار**، ترمحمد.م.الارناؤوط، ط1، دارالمدار الاسلامي، بيروت، 2002م، ص334.

[2] -**السنجق**:الوحدة الإدارية الاساسية في الدولة العثمانية وحدة او جزء من البكلربكية. أنظر: اينالجيك، نفسه، ص342.

[3] -**الناحية**:منطقة إدارية تأتي من المرتبة الرابعة في التقسيم الإداري العثماني. أنظر: المحامي، المرجع السابق، ص226.

[4] -أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية استنبول، 1999م، ص248.

[5] -أنظر:الملحق رقم02.

[6] -الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي1288-1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص81.

[7] -عبد العزيز محمد عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سورية1864 -1914م**، تق أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، ص61.

[8] -نفسه.

[9] -غربي، نفسه، ص81.

إلا أن الامور لم تبق على هذا الحال في عهد السلطان سليمان القانوني[1] (1520-1566م)، وهذا بعد حركة التمرد التي قادها جانبردي الغزالي[2] والذي كان واليا على دمشق[3]، هنا شرع السلطان سليمان القانوني في وضع نظام جديد لإدارة بلاد الشام قام على الاسس التالية:

1-تعيين نواب عثمانيين جدد لنيابات السورية بدلا من النواب المماليك[4].

2-اقرار تقسيم إداري جديد لبلاد الشام جديد لبلاد الشام دعى فيه العنصران التاليان:

أ-التقسيم التقليدي لبلاد الشام والذي احتفظ بنفس سمات القانون المملوكي مع الاقرار والاعتراف بالعصبيات البدوية و التركمانية و الدرزية في مناطقها[5].

ب-التقسيم الإداري العام للإمبراطورية العثمانية و الذي قسمت بموجبه إلى قسمين رئيسيين هما الروملي و مقره مناستر أو صوفية و الأناضول و مقره أنقرة ثم كتاهية[6].

وبموجب هذا النظام قسمت بلاد الشام إلى أربع ولايات ولاية حلب، طرابلس، صيدا و كانت ولاية الشام أهم هذه الولايات[7].

بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية أعادت تقسيم بلاد الشام في عهد السلطان مراد الثالث[8] (1574-1595م)، فقد قسمت إلى ايالات أو باشويات وهي: باشوية حلب، والشام أو دمشق، وطرابلس و بقي هذا التقسيم إلى سنة 1660م[9].

---

[1]-**السلطان سليمان القانوني(1494-1566م)**:ابن السلطان سليم الاول، امتدت ولايته من(1520-1566م)، بدا عهده بحملات واسعة ضد القوى المسيحية في أوروبا الوسطى، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، فتح بلغرادعام 1521م، ورودس في العام التالي، وكسر الهنغارعام1526م، وحاصر فيينا عام1529م، نقل العاصمة إلى القسطنطينية ولقبه أهل أوروبا بسليمان العظيم، أما أهل سلطنته لقبوه بالقانوني. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص ص233-234.

[2]-قضى على ثورة جانبردي الغزالي بعد مصرعه في معركة (القابون)قرب دمشق في سنة 1521م، وكان قائد الجيش العثماني فرهاد باشا. أنظر: عوض، المرجع السابق، ص61.

[3]-غربي، المرجع السابق، ص81.

[4]-عوض، نفسه، ص61.

[5]-غربي، نفسه، ص81.

[6]-عوض، نفسه، ص61.

[7]-عبد الكريم غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ص50.

[8]-**السلطان مراد الثالث**(1546-1595م):تولى الحكم وفي عمره 29سنة، جدد العهد مع دولة الافرنج ، اخضع جزاير الغرب وبلاد فارس الى الخلافة العظمى. أنظر:حضرة عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من نشأتهم حتى الان**،تق محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص70.

[9]-جلال يحيى، **العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965م، ص55.

أما فيما يخص **الهيئة الادارية** في بلاد الشام فنجدها تكونت من :

1- البكلربكي:

البكلربكي[1] وهو رأس الحكم في الأيالة[2]، فنجده يعتبر وكيل السلطان و النائب عنه في إيالته و هوالقائم على الشؤون العسكرية للإيالة[3]، وتعني كلمة بكلربكي في اللغة التركية (أمير الأمراء) مثلما تعنيه في اللغة الفارسية كلمة(مير ميران)[4].

يعين البكلربكي بموجب مرسوم يسمي براءة(برات)[5] صادر عن الديوان الهمايوني[6]، كما أنه يتم اختياره من كبار رجال الدولة فقط، ونجد أنه يرقى إلى هذه المهام الدفتر دار و النشانجي و القاضي الذي يتقاضي يوميا خمسمائة أقجة، و أمير السنجق الذي تبلغ سنويته أربعمائة ألف أقجة سنويا[7]، وليس من الضروري أن يعرف السلطان شخصيا أمير الأمراء لكنه يعرفه حتما بالإسم، ومنذ النصف الثاني للقرن السادس عشر الميلادي حرصت الإدارة المركزية في الدولة على اختيار الأمراء الذين ينصرفون بالولاء للسلطان و رجاله[8].

قد كان السلطان هو من يقوم باستقبال البكلربكي المعني و تكريمه، وعقب ذلك يتم تبليغه بالتعليمات و الأوامر السلطانية، بالإضافة إلى أنه يتم تكليفه بالعمل طبقا للأحكام التي توجه إليه من الديوان الهمايوني.

واختلفت مدة تعيين البكلربكي في منصبه فلم يكن زمن محدد لتولي المنصب، فنجد الولاة الذين تم تعيينهم في ولاية العرب في منتصف القرن 10ه/16م اختلفت مدة حكمهم من واحد إلى آخر[9]،

---

[1]-**البكلربكي**:بك البكوات، أمير الأمراء. أنظر: اينالجيك، المرجع السابق، ص334.

[2]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص252.

[3]-بومدين زبيري، **الحكم والادارة العثمانية لبلاد الشام في القرنين ال16و17م من خلال دفاتر الهمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اشراف الدكتورة نادية طرشون، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر-بوزريعة-، 2012-2013م، ص72.

[4]-خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق وقوانين**، تق أكمل الدين إحسان أوغلي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2000م، ص501.

[5]-**برات**:كلمة عربية أصلها من البراءة وتعني الرسالة، وأطلقت في الدولة العثمانية على الفرمانات التي تصدرت للتعيين في وظيفة، أو منح وسام أم امتياز أو غير ذلك، وتستخدم أحيانا كلمة "منشور"كبديل عنها. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص ص59-60.

[6]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، ص253.

[7]-خليل ساحلي أوغلي، نفسه،ص 535.

[8]-زبيري، نفسه، ص73.

[9]-نفسه، ص ص74-75.

وابن طولون نجده يورد لنا قائمة بأسماء الولاة الذين تقلدوا هذا المنصب في دمشق الشام[1].

وينظم استقبال للبكلربكي المعين و يتم حضور هذا الاستقبال قاضي القضاة و كبار الأعيان و الدفتر دار و محافظ القلعة، ويصور لنا البورني موكب الوزير أحمد باشا الحافظ و هو يدخل دمشق عند تعيينه قائلا:«...دخل الوزير أحمد باشا الشهير بحافظ أحمد باشا الثاني إلى دمشق نائبا بها من قبل السلطان أحمد الأول ...،وطلع العسكر بتمامه إلى استقباله و كذلك قاضي القضاة بدمشق السيد محمد الحميدلي، وطلع العلماء للسلام عليه في قرية حرستافرادي ومجتمعين...»[2].

يقيم البكلربكي في السنجق المركزي للإيالة و الذي يعرف عادة بسنجق الباشا[3].

وتتوزع مهام البكلربكي على الجانبين العسكري و الإداري، وكذلك في حالتين أساسيتين ، الأولى في حالة السلم و الأخرى حالة الحرب[4]، ويذكر عبد الرحمان باشا التوقيعي في قانون نامة[5] أهم وظائفهم، فيقول إنها حماية الرعايا، وتحقيق النظام بين الجنود و القضاء على الظلم، وإدارة الإيالة والاشتراك في الحروب ومن أهم و وظائف البكلربكي توزيع التيمارات وحل المشاكل و الخلافات الناشئة حولها[6].

---

[1]-أنظر: الملحق رقم03.

[2]-الحسن بن محمد البورني، **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**، ج1، د.ت، ص214.

[3]-فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، دراسة تاريخية في الاوضاع الإدارية في ضوء الوثائق ةالمصادر العثمانية حصر(مطلع العهد العثماني-اواسط القرن التاسع عشر)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص52.

[4]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص250.

[5]-**قوانين نامة:** هي كتب القوانين والنظم العمول بها في الدولة العثمانية وهي متنوعة ومنها قوانين خاصة التيمار، أو الأرض ومنها قوانين في الأصل محلية تخص سنجق من سناجق الدولة ، ومنها قانون نامة محمد الفاتح، إضافة إلى قانون نامة لسليمان القانوني، وكانت هذه القوانين سارية المفعول في تنظيم أمور الدولة منها المالية والعسكرية. أنظر: خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص ص529-530.

[6]-بيات، نفسه، ص53.

2-السنجق بكي:

كانت إيالات الدولة العثمانية خلال القرن 10ه/16م تنقسم إلى مناطق إدارية يعرف كل منها بسنجق[1]، والسنجق في اللغة التركية يعني سنجق بكي و في اللغة الفارسية ميرلوا وفي اللغة العربية أمير اللواء[2].

ويعين أمير السنجق من بين موظفي البيرون و الأندرون في السراي العثماني، ومن بين عساكر المتفرقة[3] و مماليك السلطان أو من بين أمراء المواكب (ألاي بكي)[4] و الكتخدا[5]و دفتر تيمار[6]، أو من بين أبناء الأمراء[7].

كان التعيين يتم مركز الإيالة بناء على توصية من البكلربكي الذي يقدم إلى ديوان الهمايوني عرضا على أحوال الشخص المرشح لتولي منصب السنجق بكي[8] وقد كانت الدولة العثمانية تخصص الأمير السنجق ايرادا سنويا يختلف حسب الخدمة التي يقوم بها، بالإضافة إلى بلائه في الحروب في سبيل السلطان، و يعطي الآغا السنجق أكثر من مائتي ألف أقجة، وآغا الانكشارية السنجق خمسمائة ألف[9]، هذا في السناجق التابعة للإدارة المركزية التي يطبق فيها التيمار[10].

وللسنجق بكي مكانة هامة في النظام العثماني، فكان يخاطب في المراسلات الرسمية بالألقاب التالية:«...قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام، ذو القدر و الاحترام، صاحب العز و الاحتشام... أمير سنجقه ...دام عزه... »[11].

---

[1]-زبيري، المرجع السابق، ص82.

[2]-خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص501.

[3]-**المتفرقة:** أحد أفراد فرقة النخبة في البلاط التي كانت تتألف من أبناء الباشوات والحكام التابعين. أنظر: اينالجيك، المرجع السابق، ص341.

[4]-**امير المواكب (الآي بك):** قائد السباهيه في المنطقة مهمته الأساسية جمع مقاتلي التيمارات وتنظيمهم ليكونوا تحت امرة السنجق بكي. أنظر: زبيري، نفسه، ص83.

[5]-**الكتخدا:** وكيل بك البكوات أو حاكم الولاية. أنظر: اينالجيك، نفسه، ص340.

[6]-**دفتر دار:** كاتب في إدارة الولاية يشتغل في تنظيم الأمور المتعلقة بالتيمارات. أنظر: اينالجيك، نفسه، ص343.

[7]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص261.

[8]-بيات، **الدولة العثمانية...**، ص61.

[9]-خليل ساحلي أوغلي، نفسه، ص625.

[10]-زبيري، نفسه، ص83.

[11]-خليل ساحلي أوغلي، نفسه، 547.

المهام الأساسية التي يقوم بها أمير السنجق فنجدها تتمثل في حفظ الأمن و الاستقرار في منطقته، ومعاقبة المذنبين ومنح التيمارات لمستحقيها[1]، فقد كان يكلف بالخروج على رأس قوات سنجقه، للمشاركة في الحملات السلطانية[2]، بالإضافة إلى توليه إمارة الحج[3].

وعند حدوث أي مشكل نجد السنجق بكي مباشرة يقوم بعرض القضية على الديوان الهمايوني و هو ممثل الإدارة المركزية، وهذا ما يتضح في الحكم السلطاني الصادر في ربيع الأول 978ه/أوت 1570م الموجه إلى بكلربكي الشام الذي يقضي بأن يمد أمير سنجق حمص بعدد من الجنود الانكشارية ليستعين بهم في التصدي لأهل الفساد، وهذا استجابة للمراسلة التي تقدم فيها سنجق بكي حمص، أما الرد الذي يتلقاه أمير السنجق فيأتيه من الديوان الهمايوني[4].

3- المتسلم:

المتسلم [5]هو الشخص الذي يقوم البكلربكي أو السنجق بكي بتعينه[6]، في حالة غيابه سواء للمشاركة في الحملات السلطانية أو مرضه أو عزله[7]، فيقوم المتسلم بممارسة الصلاحيات المخولة للبكلربكي أو السنجق بكي في المناطق التي يتسلمها[8].

يعين المتسلم بعلم من الديوان الهمايوني و ديوان الأيالة، وبعد ان تجري عملية التعيين يقوم كل من البكلربكي بإعلام باقي الموظفين بذلك عند طريق أوامر (بيورلدي)[9] يرسلها إلى القاضي و الصوباشي وكبار الأعيان في الأيالة[10]،بالإضافة إلى أنه عند تعيين المتسلم يراعي أن يكون شخصا مرغوبا فيه من قبل الأهالي، وأن يكون شخصية قوية[11].

---

[1]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص261.

[2]-زبيري، المرجع السابق، ص85.

[3]-محمد.م.الارناؤوط، **معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر**، (وقفية سنان باشا)، ط1، دار الحصاد للنشر و التوزيع، دمشق، 1993م، ص51.

[4]-زبيري، نفسه، ص87.

[5]-**المتسلم**: الإسم الذي أطلق على متسلم وظيفة أو منصب عال إلى حين وصول المتعين الجديد. وكان يسمى به أيضا الوكيل الذي يقوم بالإشراف على العمل إلى حين عودة سلفه من الحرب أو السفر. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص ص 199-200.

[6]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، 263.

[7]-زبيري، نفسه، ص87.

[8]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، ص263.

[9]-**بيورلدى**: يعني أحكام وأوامر سلطانية. أنظر: خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص537.

[10]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، ص263.

[11]-بيات، **الدولة العثمانية**...، ص67.

أما مدة تعيينه فنجد في الغالب لمدة عام، ومع ذلك فقد يحدث أن يعزل من الوظيفة من قبل تمام هذه المدة[1].

ويقوم المتسلم ببعض المهام الأمنية في حالة غياب البكلربكي[2]، وكذلك جمع الضرائب و تسيير أمور الإدارة[3]، وهناك أمثلة مختلفة عن إنابة الولاة أو أمراء السناجق المتسلمين لإدارة الولايات أو الأولوية باسمهم فنجد بكلربكي إيالة العرب سنة 942ه/1536م الباشا محمد كزل قبل أن يلتحق بإيالته و يزاول مهامه أرسل متسلمة[4].

4-الآلاي بك (أمير الأمراء) :

يعتبر الآلاي بكي[5] أحد الموظفين البارزين في الإيالة التي يطبق فيها التيمار، ويتم تعينه من بين الفرسان السباهين، وينتخب من طرف زملائه أصحاب الإقطاعات.

ظهر هذا المنصب من أجل تخفيف الضغط على السنجق بكي لذلك لم يكن هناك من مانع من أن يتمتع ببعض مزاياه كاستعمال الطبل و الراية كرمز للنيابة عن السلطان.

ومن بين مهامه نجد منها مهام كانت موكلة للسنجق بكي في الأصل نذكر منها القيام بعمليات التفتيش و المراقبة للفرسان السباهية حول مدى التزامهم، التأكد من جدارة المتقدمين للحصول على الإقطاعات العسكرية بواسطة التقارير التي يقدمونها في عروضهم[6].

لكن بعض أمراء الآلاي أفرطوا في استعمال صلاحياتهم و ألحقوا الأذى بالرعية فنجد الوزير أحمد باشا الحافظ لما تسلم منصبه بكلربكيا على الشام قام بقتل أمير آلاي دمشق باكير المشهور بأبي سن في ربيع الثاني 1018ه، والذي كان كثير الإيذاء و الظلم للرعية[7].

---

[1]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص263.

[2]-زبيري، المرجع السابق، ص88.

[3]-بيات، **الدولة العثمانية...**، ص67.

[4]-محمد بن طولون، **إعلام الورى بمن ولي نائبا من الاتراك بدمشق الشام الكبرى**، تح محمد أحمد دهمان، ط2، دار الفكر، دمشق، 1984م، ص263.

[5]-**الآلاي بكي**: وهو المسؤول عن جمع وقيادة القوات السباهية(الفرسان) في الإيالة والسناجق عند صدور أمر سلطاني بالاستعداد للخروج في الحملات العسكرية. أنظر: زبيري، نفسه، ص89.

[6]-نفسه.

[7]-البوربي، المصدر السابق، ص201.

5-الصوباشي:

الصوباشي[1] هو الموظف الذي يلي أمير الآلاي رتبة من بين موظفي الإيالة رغم أنه ظهر في الأصل كمنصب عسكري[2]، ولهذا كان يتمتع بموقع خاص في الإدارة[3]يعين الصوباشي من قبل مركز الدولة مباشرة[4]، وكان يعمل تحت إمرأة القاضي و يقوم بتطبيق القرارات التي يتخذها القاضي في مجلس الشرع[5]، وإنزال العقوبات التي يقرها في حق المذنبين[6].

أما مسألة مشاركة الصوباشي في الحملات العسكرية فإنه ليس بشكل دائم باعتبار وظيفة القاضي مرتبطة به بحيث لا يمكنه أداء مهامه دون وجود الصوباشي[7].

ونجد ما حرصت عليه السلطة العثمانية هو عدم فسح المجال للصوباشي في التصرف بمفرده دون قرار من القاضي مهما كانت الظروف[8].

إلا أن الصباشية لا يلتزمون بهذا، فنجد بعضهم استغلوا أظلم أمير السنجق في تحقيق أطماعهم، وهذا ما لاحظه بكلربكي الشام بيري باشا الذي قام بإبلاغ السلطة المركزية بممارسات أمير سنجق صفد المسمى بهرام و الذي ألحق الظلم برعايا سنجقه و تعدي على ممتلكاتهم[9].

وكان الصوباشي يقوم بتأمين الأمن و النظام في مناطقهم باسم أمير السنجق أما الوظيفة الأساسية جمع الضرائب الداخلية ضمن نطاق رسوم البادهوا أو هي الحرم و الجناية[10].

---

[1]-**الصوباشي**: رئيس فرقة السباهية، وهي فرقة من الفرسان في العسكرية العثمانية.ويطلق على القائم بأعمال البلدية في الأقضية والبلدات، وله معان أخرى متعددة. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص145.

[2]-زبيري، المرجع السابق، ص91.

[3]-بيات، **الدولة العثمانية**...، ص65.

[4]-نفسه.

[5]-نفسه، ص66.

[6]-زبيري، نفسه، ص91.

[7]-نفسه.

[9]-أحمد آق كوندز، سعيد أوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة**،303سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، 2008م، ص606.

[9]-زبيري، نفسه، ص93.

[10]-بيات، نفسه، ص66.

6-الأعيان:

الأعيان[1] استخدمهم العثمانيون للدلالة على مجلس الشيوخ و أعضائه، بالإضافة إلى وجهاء وأشراف القوم، أي الأشخاص أصحاب الجاه و المنزلة و النسب الرفيع في نظر الأهالي[2].

وتمثل دور الأعيان في الوساطة بين الأهالي و الدولة، ويديرون شؤون الأهالي و مراعاة مصالحهم[3]، وسلطة الأعيان في المجتمع محدودة في بداية الأمر محدودة لا تتجاوز المنطقة التي يقيمون فيها، لكن فيما بعد اكتسبت الأعيان أهمية كبيرة و أصبحت لهم مهام متنوعة[4]، مثل جباية الضرائب في مناطقهم، وتقرير الأسعار و إدارة الأوقاف، وعزل الإداريين غير الأكفاء من وظائفهم وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة، ومن مهام الأعيان الرسمية متابعة شؤون الأهالي لدى الحكومة و اعلامهم بما تطلبه الحكومة منها[5].

وقد مثل هؤلاء للإدارة المركزية وسيلة مساعدة في ضبط الأمن و تحصيل الضرائب[6].

---

[1]-**الأعيان:** هو إسم أطلق على الوسطاء الذين يقومون بتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع العثماني في المدن و القرى، ويشمل بشكل عام القاضي والمفتي والمدرس وشيخ الطريقة وكبار رجال الجيش وكبار التجار وأعيان البلد. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص33.

[2]-بيات، **الدولة العثمانية...**، ص70.

[3]-سيار الجميل، **بقايا وجذور التكوين العربي**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص86.

[4]-بيات، نفسه، ص70.

[5]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص265.

[6]-زبيري، المرجع السابق، ص96.

المطلب الثاني: الجانب القضائي.

لقد سعى العثمانيون منذ أن بسطوا نفوذهم على بلاد الشام، على ربط المؤسسة القضائية بالتشكيلات المركزية للدولة، فنجد السلطان سليم الأول (1520-1522م) أوجد منصبا ثالثا لقضاء العسكر خصصه للمنطقة العربية و أسنده إلى القاضي البديسي و كان مقره دياربكر[1].

وعملت السلطة العثمانية على إحداث تغيرات تدريجية على الهيئة القضائية، لأن في اعتقادها أنه من شأن ذلك أن تعطل أمور الناس[2]، هنا يشير ابن طولون إلى أن السلطة العثمانية أبقت على القضاة السابقين، ووضعتهم تحت إشراف القاضي الحنفي[3]، وهو زين العابدين بن محمد الفتاري و هو أول قضاة القضاء بدمشق من الدولة العثمانية[4]، ومن الشافعية نجد القاضي شهاب الدين الرملي، ومن المالكية القاضي شمس الدين الخيوطي، في حين تأخرت في تعيين قاضي للمذهب الحنبلي[5].

تمتع قاضي الشام بالاهتمام من طرف السلطة العثمانية ، كما وفرت له كل الإمكانيات المادية و المعنوية لتأدية مهامه[6]، بالإضافة إلى ترقية القضاة فنجد القاضي مصطفى بن بستان الذي كان على قضاء الشام و رقي إلى منصب قضاة العسكر في الدولة ،ثم ولى قضاء مصر[7].

كما امتلك قضاء الشام مكانه بالنسبة للدولة العثمانية فقد كان يلي مباشرة قضاء الروميلي والأناضول[8].

1- العاملون في القضاء:

1-1- القاضي:

---

[1] -زبيري، المرجع السابق، ص115.

[2] -نفسه.

[3] -ابن طولون، المصدر السابق، ص316.

[4] -ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في اخبار من ذهب**، مج10، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993م، ص203.

[5] -ابن طولون، نفسه، ص316.

[6] -غربي، المرجع السابق، ص89.

[7] -زبيري، نفسه، ص115.

[8] -نفسه، ص116.

كان القاضي[1] يمثل منصبا على درجة بالغة من الأهمية في الإيالة[2]، وهو الحاكم الشرعي و صاحب السلطة القضائية العليا في منطقته[3].

وقد اتخذت الدولة العثمانية المذهب الحنفي الذي كان مذهب الدولة الرسمي في القضاء و الإفتاء، إلا أنها لم تمنع المذاهب الأخرى من التواجد، فأحدثت مناصب قضائية محلية[4]، بحيث نجد في حلب بأن الدولة تعين دائما قاض شافعي إلى جانب قاضي القضاة الحنفي[5].

وكان يعين القاضي بأمر من مركز الدولة في اسطنبول[6]، كما لم ينتم القضاة إلى عنصر أو أصل معين فقد وجد من بينهم التركي و العربي و الكردي إلا أنهم كانوا من الأحرار المسلمين الذين نشأوا نشأة إسلامية[7]، لذلك لم يكن للبكلربكي أن يملك سلطة بعزله أو التضييق على نطاق عمله، بل على العكس فقد وجد القاضي نفسه يتمتع بسلطة أوسع أعطته الحق و الجرأة على معالجة بعض القضايا التي ترفع ضد البكلربكي نفسه[8].

ويعين القضاة الحنفيون في مراكز الولايات العربية من قبل قاضي عسكر الأناضول[9]، فهو المسؤول عن تعيين و عزل القاضي[10]، قبل أن يتغير ذلك في النصف الثاني للقرن السادس عشر ميلادي و يصح شيخ الإسلام هو الذي يعين القضاة[11]، بموجب توجيه فرماني مصادق عليه من طرف السلطان،

---

[1]-**القاضي:** القضاء في الدولة كان ينقسم إلى قسمين: المنصب، وهو لمن يشغله فعلا، والإسم او الرتبة دون الجلوس على المنصب، ومناصب القضاء في الدولة كانت على النحو التالي: قاضي البلدة، السنجق، الولاية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص173.

[2]-زبيري، المرجع السابق، ص116.

[3]-كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، ص478.

[4]-جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل، 1992م، ص59.

[5]-زبيري، نفسه، ص116.

[6]-عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتسع عشر"نموذج لحياة المدن في ظل الاقطاعية الشرقية"**، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1985م، ص29.

[7]-بيضون، نفسه، ص59.

[8]-زبيري، نفسه، ص116.

[9]-أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916**م، ط1،مصر العربية للنشر والوزيع، القاهرة، 2002م، ص57.

[10]-زبيري، نفسه، ص116.

[11]-غربي، المرجع السابق، ص88.

ويثبت في أمر تعيينه مدة الوظيفة و أجرته[1]، ولهذا مثل القضاة الدعامة الأساسية في البنية الإدارية العثمانية[2].

يعين القاضي لفترة تمتد إلى عشرين شهر، ويجري استقباله بشكل رسمي في موكب يخرج إليه كبار المسؤولين في الإيالة بتقدمهم البكلربكي أو نائبه و الدفتردار، وآغا الانكشارية و بعض من عساكر دمشق[3].

وللقاضي مهام يمكن إجمالها في بعض النقاط :

1-كانت جميع القضايا و الدعاوي تدخل ضمن مجال عمل القاضي، فقد كان ينظر في القضايا التي تشمل المناكحات و الطلاق و الولادات و الوفيات، وإقرار الأحوال الشخصية كالهيئة و الوصية و النفقة و الملكية و شؤون الأوقاف و غيرها[4].

فنجد الديوان الهمايوني تلقى مراسلة من بكلربكي الشام بيري باشا يبلغ فيها عن الظلم و الأذى الذي يلحق بالرعايا في سنجق صفد من طرف أمير السنجق و صوباشيته، إضافة إلى تماديه في سلوكه فقد أصدر الديوان الهمايوني أمر موجه إلى قاضي الشام في27 ذي القعدة سنة 951ه/ 9 فيفري 1545م، بإجراء تحقيق في الموضوع، مع الاستماع إلى الرعايا المشتكين و مقابلتهم بالمدعي عليه، وكان القاضي أن يعطي تقريرا مفصلا إلى الديوان الهمايوني[5].

كذلك من مهام القاضي تعيين موظفي الأوقاف و رجال الإفتاء، والإشراف ومراقبة تصرفات الولاة و الدفتردار و الجند[6]، بالإضافة إلى العقود و المواثيق و المعاملات التجارية[7]، ففي حمص صدر أمر لقاضيها بوضع حد للانزعاج الذي تسبب فيه تحويل دكاكين بقصبتها إلى مقاهي أضرت بالأهالي القاطنين بجوارها، فما كان على القاضي إلا تنفيذ ماجاء في الحكم السلطاني و القيام بإزالتها في الحين[8].

---

[1]-زبيري، المرجع السابق، ص117.

[2]-غربي، المرجع السابق، ص89.

[3]-زبيري، نفسه.

[4]-غربي، نفسه.

[5]-زبيري، نفسه، ص ص117-118.

[6]-غربي، نفسه.

[7]-زبيري، نفسه، ص118.

[8]-نفسه، ص119.

وأيضا التأكد من تنفيذ الأوامر الصادرة من اسطنبول إلى الولاة، وكانوا يطلعون الحكومة المركزية على مسالك الولاة[1] .

وقد أبقت الدولة العثمانية على الارتباط القضاة المباشر بالمركز و هذا حرص على ممارسته لمهامه بكل حرية وشفافية[2] .

وتمتع قضاة دمشق ببعض النفوذ و اعتبروا مسؤولين عن مكافحة الغلاء ومراقبة الأسعار[3].

و لم يكن هؤلاء القضاة يتقاضون في أول الأمر رواتب معينة، بل كانوا يأخذون نصيبا من الضرائب التي يجمعونها[4]، بالإضافة إلى أن الدولة سمحت للقاضي بأن يأخذ 2-5 من قيمة المعاملات القضائية و سمي هذا المبلغ "تكاليف المحكمة"[5].

1-2- نائب القاضي:

يعرف كذلك باسم "نائب مابين" فهو وكيل القاضي[6]، و كان يتولى مهام القضاء وكالة عن القاضي في غيابه في المحاكم الشرعية[7].

يعين النائب من جانب القضاة أنفسهم، لمدة معينة أو لانجاز عمل معين[8]، وعادة ما يكون من الأتراك، ويمكن تعيينه من القضاة المحليين كما هو الحال بالنسبة للقاضي محي الدين الحموي، إضافة إلى أن نائب لا يباشر مهامه حتى يقابل البكلربكي و يأخذ إذنه[9]، وكان يقوم بوظائف في إطار الصلاحيات التي يحددها له القاضي[10].

---

[1]-غربي، المرجع السابق، ص90 .

[2]-زبيري، المرجع السابق، ص119.

[3]-حنا، المرجع السابق، ص29.

[4]-يحيى، المرجع السابق، ص54.

[5]-زبيري، نفسه، ص120.

[6]-نفسه.

[7]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص463.

[8]-نفسه.

[9]-زبيري، نفسه، ص120.

[10]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، ص463.

وبرزت في ايالات الشام أسر شغل أبناؤها من العلماء منصب النائب و نذكر منهم: أسرة الخلوصي، الوفائي، الغزي، البكري...في دمشق و الشام و طه زاده في حلب[1].

يعين نواب القاضي للعمل في المحاكم المتواجدة سواء بدمشق أو ضواحيها أواخر القرن 16م ، وقد ذكر القاضي شرف الدين الأنصار في محاكم دمشق و هي: محكمة الباب المحكمة الكبرى، محكمة قناة العوني، محكمة الميدان، محكمة الصالحية، محكمة القسمة[2].

ووجد في المحاكم قضاة من المذاهب السنية الأربعة، وكان كل قاضي يقضي بحسب مذهبه الذي اختص فيه[3].

1-3- المفتي:

كان المفتي[4] شخصية بارزة في النظام القضائي، وقد اعتبر المرجع الرئيسي في المسائل و القضايا الفقهية و المفسر لأي إشكال أو اختلاف قانوني[5].

يعين المفتي من قبل شيخ الإسلام في اسطنبول[6]، كما لم تحدد مدة ولايته وقد تدخل الولاة و الأعيان في تعيينه و عزله، و كان شيخ الإسلام يلبي رغبات الأعيان و السلطات المالية في تعيينه[7]، وكان المفتي من السكان المحليين[8]، ورتبته أقل مترلة من القاضي و جهازه أقل تنظيما[9].

وقد تعددت مهام المفتي نذكر منها: مراقبة القرارات التي تتخذها المحاكم العثمانية على مستوى الولايات، بالإضافة على أن حكام الولايات كانوا يستعينون بهم لإبداء الرأي في المسائل العامة[10]،

---

[1]-زبيري، المرجع السابق، ص121.

[2]-نفسه.

[3]-غربي، المرجع السابق، ص88.

[4]-**المفتي**: هو العالم بالشؤن الشرعية، ويعطي الرأي في القضايا الشرعية حسب الشرع المستمد من القرآن والسنة. أنظر: بيضون، المرجع السابق، ص59.

[5]-غربي، نفسه، ص91.

[6]-حنا، المرجع السابق، ص30.

[7]-بيضون، نفسه، ص59.

[8]-وجيه الكوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي في بلاد الشام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م، ص43.

[9]-حنا، نفسه، ص30.

[10]-غربي، نفسه، ص91.

وكذلك إبداء الرأي في بعض المسائل الفقهية عند استشارته، فنجد السائل يضع مشكلته في نصوص محدودة بحيث يجيبه عنها المفتي بالسلب أو الإيجاب و لم تكن الفتاوى المتناقضة نادرة الوقوع[1].

وبقي المفتي في منصبه حتى وفاته إلا استعفي أو عزل، وكان له مساعدون في تأدية وظيفته كالكتاب و المسودون و أمناء الفتوى[2].

2- الموظفون التابعون للقاضي:

كان للقاضي عدد كبير من الموظفين المساعدين ، يعاونونه في القيام بكل الأعمال قضائية كانت أم إدارية[3]، أبرزهم المحضر باشي الذي كان بمثابة حاجب يقدم المتخاصمين[4]، وكذا الكتبة ويمثلون جانبا مهما من مساعدي القاضي أثناء توليه القضاء، فهم يدونون القرارات التي يصدرها في الدفاتر طبقا للطريقة المقررة، وينظمون الوثائق[5]، أما القسام فيتولى مسألة تقسيم تركات الموظفين العموميين، وتحديد المواريث[6]، والمترجم الذي يشترط أن يكون عارفا على الأقل بلغتين[7]، ويشرف المحتسب على مراقبة السلوك، الأمر الذي منحه أيضا سلطات حضرية ضخمة للغاية مثال: الإشراف على منظمات الحرفيين و على الأسواق، ومراقبة الموازين و المقاييس و الأسعار و معالجة الشؤون الحضرية[8]، أما الوثائق التي يدونها القاضي فلا تكاد تخلوا أي منها قائمة بأسماء شهود الحال و هم عادة من أهالي المنطقة المشهود لهم بصدقهم و أمانتهم[9]، وكانوا يشاركون في المحاكمة داخل المحكمة بصفة مشاهدين[10].

---

[1]-حنا، المرجع السابق، ص30.

[2]-غربي، المرجع السابق، ص91.

[3]-أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص462.

[4]-زبيري، المرجع السابق، ص122.

[5]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، ص465.

[6]-نفسه، ص464.

[7]-زبيري، نفسه، ص122.

[8]-اندرية ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م، ص93.

[9]-زبيري، نفسه، ص122.

[10]-أكمل الدين إحسان أوغلي، نفسه، ص463.

المطلب الثالث: الجانب العسكري

1_الجيش الانكشاري:

وهي هيئة عسكرية لقيت اهتمام من قبل الدولة العثمانية، وبالرجوع إلى مصطلح الانكشارية، فهي عربية نتيجة لترجمتها، فهي في الأصل "يني جري" مكونة من مقطعين فالأول "يني" yeni ، التي تعني الجديد، والشطر الثاني "جري" gery الجيش، بجمع الشطرين تظهر كلمة "العسكر الجديد"[1].

هذا الجيش ألفه السلطان أورخان[2] نظرا لحاجته للجيش في توسعاته و أتمه، و رسخه و نظمه على الطاعة[3] السلطان مراد الأول[4] (1362-1389م).

يترأسهم "الأغا" هذا الأخير مرتبطا مباشرة باسطنبول[5]، ولا يخضع لسلطه والي الولاية و من مهامه المشاركة في ديوان يتحدث فيه عن مشاكل الجيش وظروف كل حرب فقط.

يتقاضي مرتبا قدرة "70 أقجة"[6]، فحين يتقاضي الجندي الإنكشاري أقجة واحدة لكل يوم بينما ترتفع إذا أثبت مهارته القتالية في الحرب، فيتقاضون مرة كل ثلاثة أشهر.

ومن جملة الأسلحة التي كانوا يستعملونها نجد المكاحل و المدافع و البنادق كذلك الغدرات[7]، وقد كان هذا الجيش يخضع لنظام و تعليم شديدين، وقد كانوا مقسمين إلى كتائب و احتوت كل كتيبة من 100 إلى 500 مقاتل[8]، ويعلمون بطريقة الكر و الفر، وقد حملت كل كتيبة شعار خاص بها على خيامهم و أبوابهم، وقد زاد عددهم كلما قل عدد السباهية .غير أن هذا الجيش سرعان ما دبت

---

[1]_ أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية الجيش الجديد**، ط1، دار القاهرة، القاهرة، ص390.

[2]_**السلطان أورخان (726-764ه/1325-1362م)**: تولى الكم بعد وفاة والده عثمان (1325م)، استولى على مدينة أزمير جعل بورصة عاصمته له، ضربت السكة باسمه ووضعت القوانين لتخدم الدولة و تظم الجيش. أنظر: جمال الدين فالح، زيادة أحمد الصعيدي، **تاريخ الدولة العثمانية، رجال حوادث**، ط1، دار المنظمة الغربية للتربة و الثقافة والعلوم، ناس، المغرب، 2013، ص ص 11-12.

[3]_ بيضون، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[4]_**السلطان مراد الأول (746-792ه/1362-1389م)**:خلف والده أورخان جعل أدرنة عاصمة له قضي على عدة تحالفات أوروبية أنظر: فالح، نفسه، ص ص12-61.

[5]_ ياغي، **الدولة العثمانية...**، ص91.

[6]_ يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري والحضاري 1629-1341ه/1231-1922م**، تر عدنان محمود و آخرون، مج3، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص390 .

[7]_ كرد علي، المصدر السابق، ج5، ص27.

[8]_ نفسه، ص28.

فيه بذور أفوله خاصة بعد دخول عدة أجناس، بالإضافة إلى انضمام أهالي المراكز الكبيرة مفتي القاهرة و الشام، ويطلق عليهم "**الانكشارية اليرلية**"[1]، فلما استفحل خطرهم و عم فسادهم و كثر تدخلهم في السلطة حاول بعض السلاطين القضاء عليهم و كان صاحب السيف القاطع هو السلطان محمود الثاني في "**واقعة الخيرية**"[2] وبالرجوع إلى إنكشارية في بلاد الشام تذكر بعض الكتب أنهم مخربوا القرى و اعتدوا على الأهالي، فلما صدر أمر القضاء عليهم، قتل بعضهم و منهم قسم من الأهالي، فحين قسم أخر عملوا على تغير أسمائهم فتغاضت عنهم الدولة[3].

2-جيش السباهية:

الجيش الخيال[4] القوة الراكبة المتصرفة على الإقطاعات[5]، سباهية التيمارات كلها أسماء أطلقت على هذا الجيش الذي يعتبر من بين دعائم التنظيم العثماني، الذي تميز بكثرة عدد وفرته بين القوات الخاصة في الولايات[6]، بالإضافة إلى جمعه بين الإدارة المدنية و سلطة العسكرية في آن واحد داخل الولايات[7].

وكان سلاحهم يتمثل في القوس و **النشاب** و الرمح الخفيف و السيف القصير، ووضعوا العمامة على الرأس[8]، لم تكن لهم رواتب، بل كانت تمنح لهم الدولة إقطاعات من الأراضي التي فقد حصل مقابل

---

[1] ـ عوض، المرجع السابق، ص139.

[2] ـ **لواقعة الخيرية**: بعد اعتلاء السلطان محمود الثاني، عمل هذا الأخير على إصلاح المؤسسة العسكرية التي دب فيها الفساد، وكانت محاولته الأولي 12 يونيو 1826، بغية تكوين نواة الجيش الجديد، يغيم مزايا متعددة و متطورة، وبعد إعلان العصيان من قبل الإنكشارية، ونهبهم لقصر الصدر الأعظم، لقي دعم من العلماء، ومؤيدين للإصلاح كضباط الدافع، فأمر الصدر الأعظم، بقصفهم عن طريقة المدفعية، فقتل جلهم ومن بقي حي تم مطاردته و إعدامه، وهكذا يتم القضاء المباشر عليهم وعلى فيلق السباهية ، وحصل على لقب "الوقائع الخيرية" ليتشكل الجيش الجديد "العساكر المنصورة المحمدية"، مدرب على النمط الأوروبي وعلى أيدي ضباط أجانب. أنظر: مانتران، المرجع السابق، ج2، ص ص39 40.

[3] ـ كرد علي،المصدر السابق، ج5، ص25 .

[4] ـ-اوزتونا، المرجع السابق،ص 386.

[5] ـ السيد ، المرجع السابق، ص423.

[6] ـ- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، 399.

[7] ـ يحيى، المرجع السابق، ص55.

[8] ـ بروكلمان، المرجع السابق، ص459.

خدمة عسكرية أثناء الحرب، فقد اشترطت عليهم الإقامة في أقطاعاتهم[1]، وسير إلى الحرب رفقه بعض الجنود المجهزين بكل عتادهم و خيولهم و مؤنهم و يطلق على هؤلاء تسميته "**جيه لي**"[2]، وتختلف هذه الإقطاعات من حيث المساحة و الإيراد[3]، بالإضافة إلى مهام أخرى كاستتاب الأمن، وجمع الضرائب لذلك نجد أنهم اهتموا بعملية جمع الضرائب لزيادة ثروتهم و شراء المماليك و جعلهم ضباط على القوات.

ويتولى رأستهم "**آلاي بك**"وقد كانوا يشغلون أحد الأجنحة في الحي و لا يختلط سباهية الأناضول و الروملي و كانوا يدخلون الحرب على شكل هلاك[4]، فعلى الرغم من أهمية هذه القوة 71 أنها بدأت تفقد أهميتها خاصة أوائل القرن 17 م و احتلت مكانها قوات أخرى كالمتطوعين، وتفوق عليهم سلاح المدفعية[5]، وتركوا أراضيهم مقابل مبالغ مالية و قد اختل معهم نظام التيمار[6].

3-المتطوعون:

ظهر هذا الجيش نتيجة تراجع كل من الإنكشارية و السباهية، تزامنا مع حاجيات الدولة العثمانية للجند داخل الإيالات التابعة لها[7]، وضم جنود مسلحون متقدمون للخدمة الدولة في حال إعلانها الحرب مقابل أجرة مالية، وقد ضم هذا الجيش صنفين هما: **اللوند**[8] و **السكبان**[9].

يترأسهم "**بكياشي**" ثم يجد ذلك أضحوا ينخرطون في الجيش و استفادوا من امتيازاته وقد كانوا من أجناس متعددة كما استعملهم الولاة و كانوا يتقاضون أجرا منهم[10]، غير أنه مع ظهور التنظيمات زال نظام التطوع.

---

[1] _مرادجه دوسون، **نظم الحكم و الإدارة في الدولة العثمانية** ، تح فيصل شيخ الأراضي، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942،ص167.

[2] _السيد، المرجع السابق، ص430.

[3] _ بثينة عباس الجنابي،" **نظم الحكم و الإدارة في الدولة العثمانية في الوطن العربي**"، مجلة كلية التربية،كلية التربية للبنات، العدد71، 2011، ص430

[4] _ إينالجيك، المرجع السابق، ص180.

[5] _ السيد، نفسه، ص431.

[6] _ أنظر الملحق رقم:6.

[7] _ أوزتونا، المرجع السابق، ص409.

[8] _ **اللوند:** عبارة عن عسكر خفيف استعملته أول مرة المملكة البندقية قديما. أنظر: كرد علي، المصدر السابق، ج5، ص290.

[9] _ **السكبان:** كلمة فارسية تعني فارس الكلب. أنظر: كرد علي، نفسه، ص290.

[10] _ بيضون، المرجع السابق، ص61.

ونجد أنه ظهرت كذلك **التفكجية** وهم أصحاب البنادق و جند الرماة، ونستطيع القول أنه لما تم القضاء على الانكشارية نالت الشام من خلال التقسيم الدائرة الخامسة "**يشنجي** أورد **همايوني**"[1]، وكان مقره الشام وضم كل من حلب و سورية و بيروت و عرف باسم "**عرابيستان** "، كما ظهرت مدارس عسكرية متعلقة بالضبط الصغار[2].

[1] _ عوض، المرجع السابق، ص139.

[2] _ اوزتونا، المرجع السابق، ص414.

المطلب الرابع: الجانب الاقتصادي

تعد الزراعة أساس للاقتصاد الزراعي، لذلك عملت الدولة العثمانية على تنظيم الأراضي الزراعية و طبقت نظامين في بلاد الشام المتعلق بالزراعة وهما الإقطاع الحربي و نظام الالتزام.
فلأول لم يكن من اختراعها بل مستلهم من الدول الإسلامية السابقة منها دولة المماليك[1].

1-الإقطاع الحربي :

انتهجت الدولة العثمانية فيه أسلوب الإدارة المركزية[2]، فعملت على اقتطاع أجزاء من الأراضي التي تواجدت بها و منحتها للطبقة العسكرية بمختلف رتبها[3]، هذه الإقطاعيات تختلف من حيث المساحة و الإيراد وقد وجدت ثلاثة أنواع انضوت تحت إ سم الأراضي الميرية[4]، و اشترط فيها على صاحبها الإقامة في إقطاعه[5] و تقديم عدد من الجنود يتناسب و إيراد إقطاعه في وقت الحرب[6] .

وأصطلح على هذه الولايات اسم«الولايات التمارية[7] » .

كان الهدف من وراء هذا تكوين قوة عسكرية ثابتة بهذه الولاية ويتمثل عملها في توطيد الأمن، بالإضافة إلى فلاحة الأرض و تنظيم عملية جمع الضرائب لمنح مرتبات الجند .

قام هذا النظام على أساس انعدام الأمن حق التملك، و برزت فيه ثلاث عناصر رئيسية :الفلاح باعتباره عامل في الإقطاع، ثم يليه السباهي و هو متسلم الأرض وله السلطة جمع الضرائب، بإضافة إلى الدولة التي لها السيادة المطلقة على الأرض[8] وقد سيرت هذه العملية وفق معرفتها

---

[1]- زبيري، المرجع السابق، ص107.

[2]-الجنابي، المرجع السابق، ص10.

[3]-جميلة عيسوي، **النشاط التجاري في بلاد الشام خلال القرن ال10ه/16م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية والشرق العربي في الفترة الحديثة، إشراف د/ نادية طرشون، جامعة الجزائر2، 2012_2013م، ص30

[4]-**الأرضي الميرية**: وتمثلت في التيمار الزعامت والخاص، وفالتيمار هو قطعة أرض يقل ايرادها20000أقجه، وميزته تحويل التيمار إلى زعامت، أما الزعامت فهي قطعة أرض متوسطة يتراوح إيرادها مابين2000اقجه إلى100000الأقجه واحدة، أما الخاص فهي قطعة أرض يرتفع إيرادها عن 100000أقجه إلا أقجه واحدة يمنح لسلطان. أنظر: عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة،1980م، ص132.

[5]-أوزتونا ،المرجع السابق، ص387.

[6]-خليل ساحلي أغلي، المرجع السابق، ص250.

[7] - دوسون، المرجع السابق، ص167

[8] - أوغلي، نفسه، ص 269.

ووضعت قوانين تكفل حق كل من الرعية و السباهي،وأبرز مثال التنظيم السائد في عهد محمد الفاتح ،وسار على نهجه كل من سليم الأول و السلطان سليمان القانوني،ولعل أبرزها « قانون نامة » ،فنص بابه الثاني[1] على جملة من الحقوق و الواجبات ولعل أهمها :تحديد المبلغ الواجب تسليمه ب 1000أقجة،واجب المشاركة في الحرب ،عدم إجبار الرعية على دفع الرسوم دون موعد ،كما أن الفلاح يدفع الضريبة وفق شروط .

كما تظهر فرمانات تمنع الممارسات المجحفة في حقهم ،كانت كل إيالة تحتوي على سجل خاص بها يضم في طياته كيفية توزيع الإقطاعات و المقدار الضريبي للأرض،مع المبلغ المحدد للأهالي الذي يجب دفعه، بإضافة إلى أسماء أصحاب هذه الإقطاعات و أماكن التي تتواجد بها ،يتولى إمساك هذه الدفاتر (دفتر دار[2] الإيالة)بالنسبة لتيمارات ،أما الإقطاعات من النوع الخاص يمسكها كتخدا[3] .

تملك كل إيالة نسخة من هذه الدفاتر وهي محفوظة في خزانة الدولة وفي فترة الحرب تأخذ إلى السلطة العليا بهدف التعرف على المتهربين من دفع الضرائب، و إحصاء الإقطاعات الشاغرة غير أنه مع نهاية القرن السادس عشر تحولت الكثير من الإقطاعات ذات النوع تيمار إلى خاص وعمت حركة العصيان وظهرت تمردات أدت إلى اختلال نظام التيمار[4]، وأضحت مصدر ضغط على الأهالي نتيجة تحصيل الضرائب بشكل تعسفي[5] مما جعلهم أرقاء عندهم، و تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة .

فكان مد و جز بين السلطة و الإقطاعيين فيظهر لنا كلما ضعفت السلطة زادت الإقطاعات الخاصة و كلما بسطت نفوذها قل عددهم خاصة في حلب و طرابلس[6] ، مما أدى بالدولة إلى تفكير في تغيره و استبداله بنظام آخر .

---

[1]-عيسوي، المرجع السابق، ص30

[2]- هو ماسك السجلات المالية ،وسمي كذلك صاحب الدفتر أو الحافظ الدفتر،جاء في قانون نامه بعبارة «...وكيلنا على أموالنا و الناظر عليها من قبلنا ». أنظر: طقوس، المرجع السابق، ص132.

[3]-خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص399.

[4]-السيد، المرجع السابق، ص431.

[5]-إيناجيك، المرجع السابق، ص176.

[6]-مصطفى، المرجع السابق، ص120.

2-نظام الإلتزام:

طبقته في المناطق المتبقية من الشام خاصة تلك التي لم يمسها الإقطاع الحربي[1] ،يعرف الالتزام على أنه تعهد من قبل شخص أو عدة أشخاص[2] ذوي نفوذ مالي بجباية الضرائب المقررة على الفلاحين[3] .

يتحصل على الالتزام عن طريق رسوا المزاد العلني عليه بعد أن دفع أكبر مبلغ مالي ،فيتحصل على لقب الملتزم لكن قبل شروعه في عمله يسدد مبلغ مالي إلى ديوان الرزنامة[4]، و هو يعادل سنة كاملة من الضرائب المقررة على القرية .

كما أنه يتلقى في المقابل وثائق من الباشا فالأولى تسمي التقسيط[5] الالتزام، تحتوي على المبلغ المالي الواجب تسديده و كذلك إسم قرية و التي يطلق عليها دائرة الالتزام، بعدها وثيقة التمكين و يصطلح عليها كذلك عقد الالتزام وهو يحمل ختم باشا الدفتر دار بحيث يذكر في هذه الوثيقة منطقة الالتزام و يحث فيها على المعاملة الحسنة مع الفلاحين،وتظهر الوثيقة الثالثة بما يسمى النميقة وتحث الفلاحين على وجوب طاعة الملتزم، ويحصل الملتزم على عدة امتيازات نذكر منها : **الأوسية** وهي قطعة أرض معفية من الضريبة، تمنحها الحكومة له وهي تساوي العشر من دائرة الالتزام ويعهد بها للفلاح لفلاحتها، وعند جني المحصول يبيعه الملتزم [6].

الفائض وهو ذلك المقدار الزائد من الضريبة المفروضة على الفلاحين و الأموال الموجهة إلى الباشا بدمشق .

بإضافة إلى أنه يستطيع أن يورث أبنائه التزامه، و لا تحصل الحكومة على هذا الأخير إلا إذا انقطع نسله.

---

[1]-مصطفى، المرجع السابق، ص120.

[2]-كمال محمود محمد،**نظام التزام في ريف الصعيد في العصر العثماني**،رسالة مقدمة لنيل درجة الماستر في الأدب من قسم التاريخ ،إشراف محمد عفيفي، مكتبة الإسكندرية، القاهرة،2001 م، 23.

[3]-الشناوي، المرجع السابق، ص153.

[4]-كلمة تتكون من روز وهي كلمة فارسية تعني النهار، و الشطر الثاني نامه و تعني دفتر الحوادث أي دفتر الحوادث اليومية ،

[5]-عبارة عن سند يعطيه ديوان الرزنامة للملتزم. أنظر :صلاح هريدي، **دراسات في تاريخ مصر الحديث** ،ج1،ط1،عين لدراسات و البحوث لإنسانية ، 2000م، ص242.

[6]-الشناوي، نفسه، ص153.

بينما الفلاح كان يحوز على الأرض ولا يتصرف فيها، و أخذ الملتزمون يجور على الفلاحين وأثقلوا كاهلهم بالضرائب مما أدى إلى سخط الفلاحين و رأت الحكومة ضرورة القضاء عليه فعملت على أخذ التزام كل متوفى[1] .

والجير بذكر كذلك الأراضي الوقفية التي عملت على إحصائها في بلاد الشام[2]،حيث انتشرت بشكل واسع و تنوعت بين أوقاف خيرية [3]و ذرية [4]، وكذلك نجد الأراضي التابعة للملك الخاص [5]غير أنها كانت ذات مساحة صغيرة فقد تركت بيد ملاكها .

3/الضريبة:

من المتعارف عليه أن الضريبة مبنية على الاقتصاد الزراعي بدرجة الأولى ولقد طبقت صنفين من الضرائب بعد عملية تنظيم الأراضي الزراعية، فضم الصنف الأول الضرائب الشرعية[6] والصنف الأخر ضرائب عرفية مستندة إلى أوامر سلطانية .

الضرائب الشرعية :أ- العشر[7] :تقوم الدولة العثمانية عند ضمها أراضي جديدة بتحويلها إلى أراضي ميرية وبذلك يصبح مزارعوها مستأجرين لأراضي الدولة[8]، يشترط عليهم تقديم جزء من المحصول الأرض الذي تنتجه وقد كانت هذه الضريبة ذات أهمية في الزراعة، ويتم على فرضها على الحبوب وكانت الشام تورد الثلث من الضرائب العشرية يعتمد على أساس الغرارة[9]، فتحصل نقدا و أحيانا عينا في حالة الحرب والغاية منها إمداد الجيش بالمؤن سواء القمح أو الشعير مثلما حدث في حربها مع النمسا 1526م[10] .

---

[1]-الشناوي، المرجع السابق، ص14.

[2]-زبيري، المرجع السابق، ص111.

[3]- الوقف الخيري يقصد به الواقف الصرف على وجه البر كوقف المدارس. أنظر: ماري ديكارت سيركو، **دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني**، ط1، وزارة دمشق، 2008م، ص24.

[4]-الوقف الذري يوقفه الواقف على نفسه بداية ثم على أولاده وإذ انقطع نسله يوقفه على عمل خيري. أنظر: نفسه، ص25.

[5]-زبيري، نفسه، ص111.

[6]-عيسوي، المرجع السابق، ص37.

[7]-**ضريبة العشر** :من حيث اللغة جزء من عشر أجزاء. أنظر: خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص639.

[8]-نفسه.

[9]-**الغرارة**: وحدة وزن للحبوب يختلف مقدارها من مكان لأخر. أنظر: زبيري، نفسه، ص112.

[10]-نفسه، ص109.

ب–الخراج: وقد ضم نوعان فأول خراج المقاسمة وتكون نسبته أعلى من العشر وتأخذ ناتج المحصول ،فحين نجد ضريبة الأرض السنوية تكون من الأراضي الثابتة سواء كانت مزروعة أو بور و نجدها مفروضة على الأشجار المثمرة، وقد وضع قانون نامه الرسوم عليها فنجد أقجتين عن شجر الموز[1].

ج–الجزية: فرضت هذه الأخيرة على أهل الذمة من قبل الدولة مقابل حمايتهم ،وسقطت عن النساء و الأطفال و العجز، وتعتبر من أهم الضرائب الشرعية ويتم تحصيلها نقدا لتذهب مباشرة إلى خزينة الدولة[2] .

طرق الجباية: لقد نظمت الدولة عملية جمع الضرائب و منحتها لفرسان السباهية الذين تولوا أمر جبايتها ،وقد اهتموا بهذه العملية لكونها مورد هام لجمع الأموال وساعدتهم في شراء المماليك ، و بعد ذلك غيروا الوجهة نحو تكوين إقطاعات خاصة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، كما أخذت بعين الاعتبار الظروف الطبيعية كمواسم الجفاف و الجراد و خصوبة الأرض[3] .

مما سبق نستنتج أن الدولة العثمانية طبقت سياسة من خلالها نظمت بلاد الشام وقد مست جميع الجوانب، لضبطها وسهولة التحكم فيها، غير أنها لم تخلوا من تجاوزات خاصة في الضرائب .

---

[1]- زبيري، المرجع السابق، ص114.

[2]- **الجزية:** مشتقة من الجزاء، وهي مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب. أنظر: سيد سابق، **فقه السنة طبعة جديدة مشكولة شكلا كاملا**، ج3، دار الفكر، بيروت، 2008م، ص806.

[3]- يحيى،المرجع السابق، ص55.

المبحث الثاني:

نظرة مؤرخي الشام ومعاصريهم للسياسة العثمانية في القرن 10هـ/16م

- المطلب الأول:مؤرخي الشام ومنهجهما.
- المطلب الثاني:موقفهم من الضم.
- المطلب الثالث: موقفهم من السياسةالعثمانية.

المبحث الثاني: نظرة مؤرخي الشام و معاصريهما للسياسة العثمانية في بلاد الشام القرن 16م

لقد وجد في هذا القرن مؤرخين اثنين في بلاد الشام، سجلوا الأحداث في أواخر العهد المملوكي و بداية العهد العثماني، و هما ابن الحمصي و ابن طولون، في حين نجد معاصريهما في هذه الفترة هما ابن إياس[1] وابن زنبل[2] في مصر، هؤلاء أرخوا لتلك الفترة، فقد دونوا لفترة الانتقال من العهد المملوكي إلى العهد العثماني، بأمانة و موضوعية و كانوا شهود عيان لهذه الفترة الزمنية الدقيقة، فكتبوا تاريخا مفصلا شاملا، تطرقوا فيه إلى الضم و لكل نواحي الحياة[3].

المطلب الأول: مؤرخي الشام و منهجهما.

أ – ابن الحمصي: (841-934ه/1473-1527م)

هو القاضي شهاب الدين أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عثمان الأنصاري الحمصي الدمشقي الشافعي، الإمام، العلامة، الخطيب، البليغ، المحدث و المؤرخ، ولد عام 841ه-1473م[4] كما ذكر هو في مقدمة كتابه " **حوادث الزمان** "قائلا :«... مولد الفقير جامع هذا التاريخ أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري المشهور بابن الحمصي الشافعي كما أخبرني والدي رحمه الله تعالى وقت الثلث ليلة الجمعة الثامن من رجب سنة841ه...»[5] ، و اعتنى بالحديث و العلم و أخذ عن الجماعة من الشاميين

---

[1]- **ابن إياس** (**852-930ه، 1447-1525م**): هو زين الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الناصري الجر كسي الحنبلي، ولد بالقاهرة من أسرة مملوكية، كان مقربا لسلطان الغوري (606-922ه/ 1500-1516م) له مؤلفات عدة منها بدائع الزهور في وقائع الدهور، ويعرف أيضا باسم " تأريخ مصر لابن إياس" وأيضا "عقود الجمان في و وقائع الزمان" وكتاب " مرج الزهور في وقائع الدهور" و كتاب أخر شق الأزهار في عجائب الأقطار. أنظر: ثامر نعمان مصطاف، ماجد ثامر مجلي، "مشاهير مؤرخي مصر والشام والعراق في العصر العثماني ومصنفاتهم التاريخية"، مجلة كلية التربية، العدد11، جامعة واسط، ص ص 208،209.

[2]-**ابن زنبل** (...**بعد 980ه، ...بعد 1572م**) : أحمد بن علي بن أحمد بن زنبل،عارف بالتاريخ من أهل مصر، كان يتعاطف النظر في الرمل و النجامة فيقال له " الرمال " ثم كان من موظفي نظارة الجيش، له كتاب فتح مصر و سيطرة السلطان سليم و تحفة الملوك في عجائب البر و البحر و المقالات في السحر و الرمل و قانون النجامة. أنظر: خير الدين الزركلي، **الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين** ،ج1،ط15،دار العلم للملايين، بيروت،2002 ، ص180.

[3] - ليلي عبد اللطيف أحمد، **دراسات في تاريخ و مؤرخو مصر و الشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الخانجى، مصر، 1980م، ص171.

[4]- نفسه، ص172.

[5] – أحمد بن محمد بن عمر ابن الحمصي، **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ و الأقران**، تح عبد العزيز فياض حرفوش، ج3، ط1، دار النفائس، بيروت، 2000، ص8.

والمصريين ثم سافر إلى مصر، حيث كان السلطان الغوري (ت 922ه/1816م) يميل إلى خطبته، ويختار تقديمه لفصاحته و نداوة صوته[1]، ثم رجع إلى دمشق سنة 914ه / 1508 م و خطب بجامعها[2].

ومن مؤلفاته التاريخية نجد الكتاب الأول و الذي أشار إليه باسم "**تاريخي الكبير**"، ولا نعرف الفترة الزمنية التي تتناولها المؤرخ في هذا الكتاب، إلا أنه أشار إلى أخبار وحوادث متفرقة، أما كتابه الثاني وهو المشهور من مؤلفاته " **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ و الأقران** "، والذي يقع في ثلاثة أجزاء وهو تاريخ يسجل أحداث و تراجم الشام ومصر المدة من 851-930ه/ 1447-1523م[3]، والجزء الأول يؤرخ للشام ومصر المدة من 851-894ه/1447-1488م[4]،والجزء الثاني يؤرخ للمدة من سنة 903-908ه/1797-1502م[5]، وهذه الأجزاء الثلاثة من الكتاب المخطوط مبعثرة في تركيا و بريطانيا ومصر، وكان لمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة الفضل في نقل صور من أجزاء الثلاثة بهذا الكتاب إلي القاهرة .

ووقف ابن الحمصي بالجزئيين الأول والثاني من تاريخه حوادث الزمان بين مؤرخي العصر المملوكي للشام ومصر، و أما الجزء الثالث من هذا التاريخ فقد وضع في النصف الأول بين مؤرخي العصر العثماني في الشام و مصر[6].

وقد نهج ابن الحمصي في كتابه "حوادث الزمان "، نهج المؤرخين الإسلاميين التقليديين، وذكر مقدمة عن علم التاريخ وأهميته ، ثم كتب على طريقة الحوليات بالأيام و الشهور و السنين، فجاء سجلا يوميا، لما وقع بالشام ومصر وجارتها من الحوادث الكبرى و الصغرى في عصر المؤرخ، و قد رتب حوادث كل عام، تحت عنوان باسم ذلك العام بخط كبير، كما اعتنى بتراجم الفاضلات المحدثات من النساء وخاصة من اتصل بها منهن[7].

وقد كتب ابن الحمصي كتابه " **حوادث الزمان** " بأسلوب لغوي سهل سليم العبارة بصفة عامة، وإن تخللته في بعض المواضع تعبيرات علمية.[8]

---

[1] ـ ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ، مج 10، ص280.

[2] ـ الزركلي، المصدر السابق، ص233.

[3] ـ أحمد، المرجع السابق، ص182.

[4] ـ أنظر: الملحق رقم4.

[5] -أحمد، نفسه، ص183.

[6] ـ مصطاف، المحلي، المرجع السابق، ص219.

[7] ـ أحمد، نفسه، ص183.

[8] ـ نفسه، ص184.

وبعد تأريخ ابن الحمصي مرجعا من الدرجة الأولى في التأريخ الشام ومصر في أواخر القرن الخامس عشر و أوائل القرن السادس عشر الميلاديين، وقد سجل في الجزء الثالث من حوادثه في عام922ه/1516م ما كان من قدوم السلطان الغوري وموكبه وجيشه إلى دمشق استعداد اللقاء السلطان العثماني سليم الأول (1467- 1520م) في موقعه مرج دابق بالتفصيل من نفس السنة، كما سجل ابن الحمصي في تاريخه مظاهر الحياة الاجتماعية في مصر والشام ، والأعياد والمناسبات و الحفلات الشعبية و المواكب ..[1]

توفي ابن الحمصي في19جمادى الأخر سنة 934ه/1527م[2].

ب-إبن طولون: (880-953ه)

هو محمد بن علي بن أحمد[3] المدعو محمد بن علي بن خمارويه[4]بن طولون[5] الصالحي، الدمشقي، الحنفي[6]، الملقب بشمس الدين، والمكني بأبي الفضل كناه بذلك قريبه وهو شيخ الإسلام تقي الدين قاضي عجلون الدمشقي[7].

ولادته و نشأته:

ولد المؤرخ والإمام في صلاحية في أوائل سنة ثمان مئة وثمانين (880ه) وكان ذلك في ربيع الأمل بمنزله المسمي ب " **حكر الحجاج** " وهو مشهور ألان " **حكر بني القلاسني** " وجده خمارويه ابن طولون من الأتراك، وكانت أمه تسمي " **أزدان**" [8]وهي تركيبة تحسن لسان الأتراك و قد توفيت بطاعون و كان لا يزال صغيرا .

---

[1]_ مصطاف، مجلي، المرجع السابق، ص ص 219-220.

[2]_ الزركلي، المصدر السابق، ص233.

[3]_ محمد بن طولون ، "**الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، سيرة ذاتية للمؤلف و بيان بمؤلفاته البالغة (753 كتابا)** "، تح محمد خير رمضان يوسف، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 1996م، ص21.

[4]_هناك دراسات أشارت إلي وجود علاقة بين ابن طولون و الأمير ابن طولون هو جده مثل استنتاج الأستاذ محمد مصطفي زيادة بنظر إلى كتابة " العقود الؤلؤية في الدولة الطولونية "، غير أن ابن طولون لم يذكر هذا النسب في كتابه حول سيرته الذاتية

[5]_ **طولون** : اسم تركي dolon ومعناه البدر و هو من الكنى المعروفة حاليا في تركيا.

[6]_ نسبة إلي منطقة تدعي الصالحية تقع علي سفوح جبل قاسيون وهي تطل علي دمشق و قد حوت العديد من العديد من العلماء و الفقهاء ولقد عانت كثيرا من التتار والمغول فحطموها.

[7]_نسبة إلي الإمام الأعظم أبي حنيفة أحد أصحاب المذاهب الأربعة عند أهل السنة و أبو حنيفة كنيته عاش (80-150ه/ 699-767م) واسمه النعمان بن ثابت بن روطي التميمي.

[8]_ **أزدان**: اسم تركي أيضا ozden و يعني الأصلية.

بعدها نشأ في كنف والده علي و عمه يوسف و أخيه من أمه الخواجا برهان الدين ابن قنديل، وتذكر الكتابات التاريخية علي أن أسرته كانت تمتهن التجارة وبعض أفرادها جمعوا بين العلم و التجارة مثل عمه جمال الدين يوسف بن طولون الذي اشغل بالتجارة ثم توجه نحو طلب العلم و صار قاضيا ومفتيا لدار العدل بدمشق.

في حين تغيب أي ترجمة لأبيه ماعدا بعض الأسطر تذكر حثه لابنه على طلب العلم[1]، فكانت بداياته الأولي بتعلم الخط في مكتب **المدرسة الحاجبية** بالقرى من مترله، وقد عمل علي حفظ القرآن الكريم ليختمه وعمره سبع سنوات و قد ختمه ليلة أحد و عشرين من رمضان[2].

بعد ذلك تدرج في علوم المعروفة في عصره ..... عليها فبدأ بالقراءات و قام بعرضها علي العلماء و قد شارك في مختلف العلوم، فكانت بدايته بحفظ "المختار"[3]في الفقه علي مذهب أبي حنيفة و عرضه على الشيخ الإسلام زين الدين العيني الصالحي، بمحل تدريسه بالجامع الأموي غير أن هذا الأخير توفي و لم يكبد له عرضا.

ثم حفظ كتاب "المنار" في أصول الفقه للعلامة حافظ الدين النسفي ثم بعد ذلك ألفية ابن مالك والمقدمة الأجرومية في النحو وكذلك كتاب الحدود للأبدي[4] ، والمقدمة الجزرية لشيخ القراء شمس الدين بن الجزري و كانت في علم التجويد[5].

و بذلك قام بعدد من العروض على مجموعة من العلماء ونذكر منهم الحنفية عز الدين بن الحمراء، وقد كتب له هذا الأخير في عرضه : "فقد عرض علي الولد النجيب اللبيب شمس الدين فلان بعبارة ما أحسنها، و فصاحة ما أبينما رزقه الله العلم و العمل، و نفعه بما علمه "، وكذلك شيخ الشافعية تقي الدين ابن قاضي عجلوه وقد كتب له عرض، وكذلك قام بالعرض علي شيخ الحنابلة شهاب الدين العسكري.

وقد أجمع جميع العلماء علي تمكنه في الفصاحة و اللفظ العذب و بعد ذلك توجه إلى تلاوة القرآن،

---

[1] _ ابن طولون ، **إعلام الورى** ...، ص 18.

[2] _ ابن طولون، **تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني** (926-951ه/1520-1544م)،تر أحمد إبش، مكتبة مؤمن قريش، ط3، 2010، ص61.

[3] _ هو كتاب المختار الفتوي ألفه عبد الله بن محمد بن مودود أبي الفضل الموصلي ت 683ه، تاج التراجم لابن قطلو بغاض

[4] _ وهو شهاب الدين أحمد الأبدي، وكتابه يعرف ب " حدود الأبدي" ص 19.

[5] _ ابن طولون، **إعلام الورى** ...، ص19.

القرآن بالسبع إفرادا وجمعا من طريقي **الشباطنية**[1]،و كل ما وافق ذلك من الكتب المشهورة و ذلك على العلامة **محي الدين الإربدي** و قد كتب له الأخير إجازة، بعد ذلك عمل على الاشتغال في الحديث و ذكر ذلك بقوله : " أقبلت على فن الحديث الذي باد جماله وحاد عن السنن المعتبر عماله... "[2]ثم أبا البقاء المشهور بابن زريق [3] ليتعلم منه[4].

وقد كانت ثقافته تقوم على المشاركة في جميع العلوم بغض النظر عن القراءات و الحديث[5]، توجه إلى علم أصول الفقه و أصول النحو، وعلم المنطق و علم التفسير، وعلم العروض وكذلك الطب فنجده عرض على رئيس الأطباء بدمشق شمس الدين المكي فقد حل عليه "متن الكليات" للايائي ثم شرح كليات القانون للرازي.

كما نقل العلوم من شيوخ غرباء وقد ذكر ذلك في كتابه المتعلق بسيرته الذاتية " الفلك المشحون "، غير أنه أعرض عن ذكرهم لقلة اهتمامه بها و قد ذكر أسماءهم في كتابه "اللؤلؤ المنظوم "[6].

إجازات العلماء له:

كانت هذه المشاركة و قراءة على المحدثين و الأصوليين و اللغويين و الأطباء قد منحت له ثقافة عميقة، تجاوز بها علماء دمشق اللذين أجازوه و شهدوا بعلمه ودرايته، فمنحه شيوخه إجازات فمنهم من منحه إجازتين و قد جمعهم في مجلدة واحدة، لكن لسوء الحظ فقدت هذه الأخيرة في الفتنة الغزالية ومن جملة الإجازات التي فقدت إجازة عمه جمال الدين بن طولون و العلامة شمس بن رمضان[7].

كما نال إجازة من الخارج خاصة من مصر على يد العلامة **جلال الدين سيوطي**[8]، وكذلك من أهل الحجاز[9].

---

[1]_ أصلها " التيسر " لأبي عمر والداني.

[2]_ ابن طولون، **الفلك المشحون**... ، ص35.

[2]_ **ابن زريق** : وهو العلامة ناصر الدين أبو البقاء، محمد بن أبي بكر بن أبي عمر الصالحي، وكنيته بابن زريق وهو عالم بالقراءات و قد أملي العديد من الكتب منها " التتمة في قراءات الثلاثة الأئمة " توفي في 825ه.

[4]_ ابن طولون، **إعلام الورى**...، ص20.

[5]_ ابن طولون، **تاريخ الشام** ...، ص61.

[6]_ ابن طولون، **الفلك المشحون**... ، ص52.

[7]_ نفسه.

[8]_ ابن طولون، **تاريخ الشام**...، ص61.

[9]_ ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ص428.

وظائفه:

تدرج ابن طولون في وظائف عديدة نظرا لثقافته الواسعة:

- تولي عقد الأنكحة و هذه الأخيرة كانت بإذن الخليفة وقد كان يعقد مرتين الأولى بذكر الصداق، بينما الثانية بتركه، حيث يذكر فيقول قد يكون الصداق دون سهر المثل فينعقد ثانيا عليه وتركت ذلك في الدولة الرومية[1].

- ثم تولى القراءات بقراء المصحف تحت قبة النسر بالجامع الأموي و القراءة بتربة الشهابية عند بئر **كنجك** بسفح **قاسيون** وكان ذلك عام 901ه و كذلك كانت له قراءة بالسبع بمدرسة أبي عمر، وقف ابن الشيخ حسن وذلك في رجب 909ه كما تولي القراءة بعمارة السلطان سليم 924ه.

- وظائف الحديث، فكانت قراءته بالمدرسة **العزية** بالشرق الأعلى 926ه وكذلك قراءة صحي مسلم و صحيح البخاري.

_**الإمامات:** ولعل أهمهما إمامة **الخانقاة**[2]اليونسية بالشرق الأعلى و قد قطن بها وكان ذلك في ربيع الآخر 908ه، وكذلك عمارة السلطان **سليم بن عثمان** و هو أول من ولي بها، في سنة 924ه بصالحية دمشق[3].

- **الفقاهات:** فعمل في **الفقاهة بالمرادية** و كان ذلك عام 891ه، وكذلك بالمدرسة الجوهرية، و قد كان عمره أحد عشر عاما.

- **الخطابة:** وكذلك في سنة 901ه بالمدرسة **الركنية** بسفح **قاسيون.**

- **الشهادات**[4]:في سنة 901ه بمدرسة **العذراوية** ووقفها بحصة الحنفية.

وكذلك عمل في التدريس و قد شغل منصب مدرس في الجامع الأموي وكان ذلك سنة 921ه نيابة عن عمه و نجده ناب عنه في تدريس الحنفية بمدرسة أبي عمر، بالإضافة إلي تقلده مشيخه **زاوية المنبجية** الكائنة بالربوة عام 909ه[5].

---

[1] _ وهو لفظ يطلق علي الدولة العثمانية.

[2] _ وهي عبارة عن مكان معد للعبادة و كذلك إيواء المحتاجين و تكفل بهم من طعام.

[3] _ ابن طولون، **الفلك المشحون...**، ص ص 63-66.

[4] _ هي أن يكون للمدرسة بنصف المواقف شاهد أو أكثر وهذا الشاهد هو كالمراقب أو نائبه، فإذا باع أو اشترى شيئا لأحد لا يكون إلا بحضوره و يقوم كذلك بوضع الشهادة على الصكوك و العهود.

[5] _ ابن طولون، **الفلك المشحون...** ، ص68.

و في سنة 946ه عرضت عليه خطابة الجامع الأموي وكان ذلك[1] عقب وفاة القاضي جلال الدين محمد مقابل خمسة عشر عثمانية مرتبة علي وقف الجامع، و خمسة عشر أخرى مرتبة على أوقاف الخطابة فامتنح عن ذلك بحيث يورد قوله "امتنعت الضعف بدني و عين له الشيخ خير الدين الرومي الحنفي فباشر فيها "[2]

ثم بعد ذلك عرض عليه الإفتاء الحنفية عام 950ه بعد وفاة مفتي الحنفية و قد كتب له نائب، القاضي الكبير محمد جلبي ابن نسيجي الرومي الحنفي، المفوض من قبل قاضي عسكر دمشق، عرضا لتدريس القصاعين مقابل خمسة عشر عثمانية و اقترح عليه التدريس الظاهرية الجوانبية و نظرها و لكنه رفض لتوالي الأوجاع و ضعف بدنه[3].

ولقد بلغ تعداد وظائفه ثلاثة و ثلاثين وظيفة و نجد إقبال الطلاب عليه و قد كان متفرغا للعلم والعبادة و لم يكن له لا زوجة و لا ولد.

مؤلفاته:

ألف ابن طولون عدد كثيرا من الكتب فتنوعت بين المجلدات الكبيرة و الرسائل الصغيرة التي أطلق عليها اسم التعليقات و كتب بخط يده و قد كان واسع الباع، فنجده ألف بين التراجم و أسماء الرجال و تواريخ المدن و بلغ تعدادها 759 كتابا[4].

وقد حظيت دمشق بعد دوافر منها الأمر الذي سمح بربط الحلقة المفقودة بين نهاية الحكم المملوكي و بداية الحكم العثماني و لعل أشهرها ما يلي :

1 –كتاب إعلام الورى بمن ولي من الأتراك [أي المماليك]بدمشق الكبرى[5]:

نشره الأستاذ محمد أحمد دهان، ط1، دار الفكر، عام 1964، دمشق، سورية.

وكذلك عملت علي نشره لجنة التاريخ و الآثار في المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الأدب، وتم نقله من اللغة العربية إلى الفرنسية عن طريق ترجمة للأستاذ هنري وست، ونشره لمعهد الفرنسي للدراسات في الشرق[6].

---

[1] _ ابن طولون، **تاريخ الشام**...، ص61.

[2] _ ابن طولون، **الفلك المشحون**...، ص68.

[3] _ ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ص429.

[4] _ ذكر عددها الأستاذ أحمد دهان و أنها بلغت 746 كتابا، بينما يذكر آخرون أنها بلغت 751 كتابا لكن الصحيح هو 759 كتابا كما يذكره في كتابه الفلك المشحون.

[5] _انظر: الملحق رقم6.

[6] _ ابن طولون، **إعلام الورى**...، ص ص 11–14.

وهو يتألف من قسمين:

-**القسم الأول (658-863ه)**: و لقد لخصه من كتاب " مخصوص بنواب دمشق" وهو لشمس الدين الزملكاني، وقد غاب فيه ذكر لحياة الزملكاني من قبل لابن طولون والكثير من الباحثين يرجحون في كونها النسخة الفريدة.

وقد بدأ بذكر تمهيد موجز حول حكم دمشق و كيفية انتقال الحكم من الأيوبيين إلى الممالك، غطى فيها فترة دمشق بمدة مائتان وستة أعوام، وقد تمثلت طريقته في الاختصار عند الترجمة لكل نائب إما سطرا أو سطرين و أطول ترجمة كانت بصفحة واحدة.

القسم الثاني (865-943ه): كذلك لخصه من كتاب **شمس الدين الزملكاني**، وقد غير هنا الطريقة عن طريق الاسترسال في الأحداث و ترجمة للنواب، غير أنه بعد تلك فترة 943ه توقف ليتوقف معها الكثير من الحوادث

قيمته: الكتاب يعمل على إيضاح أسماء ولاة دمشق و سنة توليهم و عزلهم

- يصور الحياة اليومية الدمشقية باعتباره شاهد عيان.
- يغطي الفترة الأخيرة لنهاية الممالك و يضم أخبارهم في شتى المجالات.
- يتحدث عن الفتنة الغزالية و كيف أعلن العصيان عن الدولة العثمانية لتعود وتوطد حكمها و تحفظ الأمن.
- يعتبر مكملا لكتاب مفاكهة الخلان
- و لعل القيمة الكبرى هو أنه مصدر أساسي لدارس تاريخ دمشق في هذه الفترة.

-" كتاب إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين "[1]

هذا الكتاب عمل على تحقيقه وتقديمه محمود الأرناءوط، وقام والده بقراءته وإعادة النظر فيه وتحقيقه قبل طبعه وقد صدرت الطبعة الأولى عن دار مؤسسة الرسالة في بيروت، قبل سنوات.

كما أن الطبعة الثانية ستصدر عن نفس المؤسسة قريبا كما ذكر ذلك، وذلك بإضافة زيادات و تزويدها بفهارس علمية.

-"كتاب مفاكهة الخلان في حوادث الزمان "[2]

النسخة الأصلية له يتكون من قسمين حيث يضم القسم الأول حوادث سنة 880-922ه و الثاني

---

[1] _ ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ص429.

[2] _ ابن طولون، **تاريخ الشام**...، ص61.

927-951ه ،وقد كان كلا الجزئيين موجودين في مكتبة المدرسة العمرية بالصالحية مكتوبان بخط يده إلى غاية القرن العشرين حين خربت.

وقد رسم ابن طولون في الجزء الأول صورة كاملة للمعالم السائد في دمشق مع نهاية الدولة المملوكية، و برجوع إلى الجزء الأول، نجد أن الأستاذ أحمد ايبش وضع دراسة حول ذلك فقد وجد ذلك المحظوظ في مكتبة توبتغن بألمانيا نسخة واحدة بخط المؤلف، وكذلك وجدت مبتور من أربع سنوات 880-884ه وهنا غابت مصادر التي استسقى منها المؤلف كتابته، وبعد بحث وجد أن عدد السنوات الضائعة هي 12 سنة من أصل 47 سنة.

- كما تم نشره من قبل في مصر من قبل ممد مصطفى غير أنه تلقى نقد كبير من الباحثين وحجتهم عدم احتواءه على تحقيق علمي مضبوط.
- أشار إليه الباحث **الألماني زيبولد** في دليل نشره عام1907م[1]على أنه دليل مهم للفترة العثمانية المملوكية وقد ربته **ريخارد هارتمان** و رتب صفحاته و رقمها و أثبت أنها لابن طولون[2] كذلك ذكره الباحث **يانسكي** على أنه أحد المراجع الضرورية.

وقد قام ابن طولون بترتيب الأحداث على طريقة الحوليات بالأيام و الشهور والسنين، كما جمع كل ما نقله و تعلمه عن شيوخه من أمثال **علاء الدين البصر** و **عبد القادر النعيمي**.

قيمته:

-يعتبر من المصادر المهمة للفترة العثمانية في المشرق.

- غطى جميع الجوانب الحياتية.
- تميزت كتابته بالأسلوب اللغوي السهل و تخلله ألفاظا عامية شامية.
- كتاب "**الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، سيرة ذاتية للمؤلف و بيان مؤلفاته البالغة 753 كتابا** "
- حققه محمد خير رمضان يوسف ونشر بلبنان من قبل دار الحزم و هو يحتوي علي سيرته[3] الذاتية و عدد صفحاته 266 صفحة، يتناول حياته بكل جوانبها العلمية و طلب العلم و كذلك إجازاتها ووظائفه، وهو مهم لمعرفة سيرته الذاتية.

---

[1] _ ابن طولون، **تاريخ الشام...**، ص61.

[2] _ نفسه، ص70.

[3] _ ابن طولون، **الفلك المشحون...**، ص21.

- **وفاته:** توفي في مترله بحي الأمير ابن المقدم بالصالحية يوم الأحد أحد عشر[1] جمادي الأولى من عام 953ه، أي تموز سنة 1546م و دفن بتربة[2] أسرته بالصالحية، وقد حضر جازته عدد كثير من أهل العلم كالفقهاء و العلماء[3].

---

[1] _ ابن طولون، **تاريخ الشام**...،ص68.

[2] _ ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ص429.

[3] _ مصطاف، مجلي، المرجع السابق، ص220.

المطلب الثاني: موقفهم من الضم.

برز موقف ابن الحمصي وابن طولون من خلال إتباعهما الالتزام الديني[1]، فمن خلال تصفحنا لكتبهما اتضح لنا أنهما كانا محايدين و اكتفيا بذكر الأحداث و سردها كما شوهدت، وظهر ذلك من خلال الإحاطة التامة بالأحداث فمثلا:نجد ابن الحمصي يروي عن خروج السلطان الغوري من مصر إلى دمشق بدون أن يبدي أي موقف قائلا:«...في يوم الخميس تاسع عشر جمادى الأول...دخل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغوري على دمشق، هو و ولده أمير أخو كبير بالديار المصرية... »[2]، إضافة إلى ذكرهما كل ما يتعلق بالجيش وعدته، وحتى ذكر خروج قضاة المذاهب الأربعة معه، فنجد ابن طولون يقول:«...خرج السلطان في موكب عظيم و خرج معه القضاة الأربع... »[3].

لكن كلا المؤرخان لم يبديا رأيهما أو يقدما تحليل أو استقصاء أو تعليل للحوادث بل اكتفيا بكتابة ما شاهداه ،ولكن ما ظهر لنا أن ابن الحمصي أبدى تعاطفه مع السلطان قانصوه الغوري و جيشه، فقد قال عن وفاة السلطان مايلي:«...حصل له قهرا فسقط عن فرسه إلى الأرض ميتا، رحمه الله.... »[4]، إضافة إلى ذلك قال فيه بيتا من الشعر و حسب رأينا أن هذا البيت يبرز مدى أساه على السلطان قائلا: وماكان قيس هلكه هلك وأحد ولكنه تبيان قوم تهدما[5].

وقد دعا ابن الحمصي على السلطان قانصوه الغوري وكأنه يتمنى لو لم يدخل السلطان سليم الأول إلى بلاد الشام وهذا من خلال ماقاله:«...ولي السلطان الملك العزيز الظاهر الأشرف قانصوه الغوري الملك و السلطة، يوم عيد الفطر...، رحمه الله و عافا عنه، وجعله من الخلفاء الراشدين، والأئمة العادلين، وعوضه عن ملك الدنيا، ملكا ومكانا عليا في الآخرة،... »[6].

أما ابن طولون فقد كان يطلب اللطف لبلده، إضافة أما ابن طولون فقد كان يطلب اللطف لبلده، إضافة إلى أنه استنكر لبعض الأفعال و الممارسات خاصة تلك المتعلقة بالجيش العثماني حيث يذكر في الليلة الأولى للانضمام فيقول:«...فأخرجت أناس كثير من بيوتها و رميت حوائجهم...،

---

[1]-هو ذلك الالتزام القائم على طاعة السلطان عندما يكون على دين الإسلام. أنظر: ابن طولون، **تاريخ الشام**...، ص85.

[2]-ابن الحمصي، المصدر السابق، ص520.

[3]-ابن طولون، **إعلام الورى**..، ص229.

[4]-ابن الحمصي،نفسه، ص520.

[5] -نفسه.

[6] _ نفسه، ص228.

وأخرجت من بيتي و رميت كتبي، ولم يوقروا أحدا لا صغير ولا كبير، ولا أمل قرآن و لا أهل علم...»[1]

كما تأثرا بنهاية الجيش المملوكي وما حل به بعد المعركة و توجهه نحو تخريب حلب بعد أن امتنع أهلها عن منحهم لودائعهم التي وضعوها عندهم، فما كان منهم إلا قتل هؤلاء و لم يسلم منهم إلا نفر قليل نصفهم عراة وحفاة، وهذا ما اتضح لنا من خلال ما كتبه ابن الحمصي حيث يقول:«...مات أغلبهم في الطريق من الجوع، والعطش...»[2].

وحملوا المسؤولية في الانضمام لما كان يقوم به السلطان قانصوه الغوري من بطش يظلم، فقد وصف ابن طولون كيف وجد العثمانيون دمشق قائلا:«...دخلوا دمشق في أبهة عظيمة...»[3] ، غير أن ابن الحمصي يقول:«...فما صدقوا بدخول العثمانية، فلما وصل العسكر فتحوا لهم الأبواب، وسلمت المدينة...»[4].

وبرجوعنا إلى معاصريهما كل من ابن زنبل الرمال وابن إياس فنجد كلاهما كان له موقفه من الضم إلا أنهما قاما بسرد الأحداث مثلما قام به ابن الحمصي وابن طولون.

لقد كان موقف ابن زنبل الرمال معارضا للضم وهذا حسب رأينا فهو يرى في قوله أن الأرض لله فيقول:«...إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، و العاقبة للمتقين»[5]، إضافة إلى أنه ارجع السبب الرئيسي للمعركة هو اللهجة الحادة للسلطان سليم الأول مع السلطان قانصوه الغوري مما أدى إلى غضب هذا الأخير و إعلانه الحرب وهذا استخلصنها من قوله:«...وسبب ذلك أن السلطان سليم أرسل له كتابا على سبيل النصيحة، وغالبه تهديدا كالسم في الدسم، ومن جملة ما فيه أنه قال :"إن لم ترجع مما أنت فيه من الظلم و العناء على المسلمين و إلا جئتك بعسكر الروم، و أخرب مصرك عليك " فكان هذا الكلام من جملة السبب المحرك للغوري على خروجه لحرب السلطان سليم.»[6].

---

[1] _ ابن طولون، **إعلام الورى...**، ص229.

[2] _ ابن الحمصي، الصدر السابق. ص522.

[3] _- ابن طولون، **إعلام الورى...**، ص228.

[4] _ ابن الحمصي، نفسه. ص228.

[5] _-الرمال، المصدر السابق، ص80.

[6] _ نفسه، ص105.

وقد قال ابن زنبل أنه و بسبب هذا تم إعلان السلطان قانصوه الغوري الحرب فيقول:«فأرسل في الجواب: أنا لا أحوجك للمجئ إلينا ولكن تأهب للقاء الأبطال، وتنظر كيف تفعل الرجال...»[1].

أما رأيه من ترحيب أهل حلب بالسلطان سليم الأول فهو يرجع السبب إلى المعاملة السيئة التي تلقاها أهالي حلب من طرف المماليك وذلك من خلال سبي نسائهم، ونهب أموالهم، وهذا يتضح في ما قاله : « وأخرجوا الناس من بيوتهم، وسبوا حريمهم،...، وكان ذلك سببا لقيام أهل حلب مع السلطان سليم على المماليك، لشدة ما حل بهم من الضرر... »[2].

فحين نجد ابن إياس كان موقفه ضد الضم و هذا من خلال ما كتبه فقد حمل وزر هذا الضم إلى الحيلة التي استعملها السلطان العثماني فيقول:«...و من جملة مخادعة السلطان ابن عثمان للسلطان الغوري أنه أرسل يطلب منه سكرا و حلوى فأرسل له الغوري مائة قنطار سكر و حلوى في علب كبار و هذه حيلة منه، وأرسل يقول في كتابه:"أني لا حول عن إسماعيل شاه أبدا حتى أقطع أثره من وجه الأرض، فلا تدخل بيننا فيما يكون في أمر الصلح"، وظهر أنه قاصدا نحو الصفوي ليحاربه و الأمر بخلاف ذلك في الباطن، وذكروا له أنه على القيسارية يقصد التوجه إلى الصفوي.»[3] ، وكذلك يرد ذلك من خلال انتقائه لمصطلحات خص بها السلطان سليم الأول حين ذكره في كتابه،«ابن عثمان»[4] و لم يقل السلطان.

وقد كان ابن إياس ينظم القصائد مشيدا بالسلطان قانصوة الغوري، فنجده نظم قصيدة في معنى واقعة سفر السلطان الغوري من حين خروجه من مصر إلى دخوله مدينة حلب فقال :

ادعو بنصر للمليك الأشرف سلطان مصر ذي المقام الأشرف.

قد قرر الرحمان نقل ركابه نحو الشام و حسنها

المستظرف.

اختار أن يطأ البلاد لكشفها فغدت تجود له بوجود متحف.

خضعت له النواب طوعا باللقا من غير حرب أو حسام مرهف[5].

---

[1] _نفسه.

[2] _ الرمال، المصدر السابق، ص91

[3] _محمد بن أحمد بن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، دار مطابع القاهرة، 1960، ص1023.

[4] _ نفسه،ص995.

[5] _ للمزيد أنظر: نفسه، ص ص 1023-1024.

المطلب الثالث :موقفهم من السياسة العثمانية .

ا/ إداريا :

لم يبد أي من المؤرخين ابن الحمصي و ابن طولون موقفا من التقسيمات، فابن الحمصي لم يشر إليها بتاتا ،أما ابن طولون فقد ذكرها عرضا و هو يسجل الأحداث قائلا :«... بعد ثورة الغزالي تقرر تقسيم الشام إلى المنطقة الممتدة من دمشق إلى العريش (من قبل كانت معرة النعمان إلى العريش) و قسمت الشام إلى سناجق... »[1] .

أما فيما يخص الموظفون (الولاة) ، فنجد ابن الحمصي اكتفى بذكر أنه تم تعيين النائب من طرف السلطان سليم الأول دون إعطاء رأي في هذا أو موقف ،و هذا يتضح في قوله :«... وصل نائب قلعة دمشق ،متوليا من قبل السلطان ،الملك المظفر شاه ،و نزل بها ...»[2] ،إضافة إلى ذكر النواب الدين تم تعيينهم في عهد السلطان سليمان القانوني لكن دون إعطائه تعليلا على موقفه .

إلا أننا نجد كلا المؤرخان تكلما و أعطيا موقفا من نائب الشام "جانبردي الغزالي" ،فيذكر ابن طولون على أن فترة حكمه هي فترة توطيد الأمن و تأديب للبدو، و خاصة الذين تعرضوا لقوافل الحج، مثل "ابن حنش"[3]، أما ابن الحمصي فاتضح لنا كأنه مع جانبردي الغزالي و ما يقوم بفعله و ظهر لنا هذا جليا في قوله «... حل ركاب مولانا ملك الأمراء في دمشق **هو** و العسكر ،و كان له نهار عظيم...» ،إضافة إلى مناداته ب :«مولانا»[4] .

و قد كان ابن طولون يرى أن هؤلاء الولاة لم يفرضوا سلطتهم المطلقة بحيث لم يستطيعوا القضاء على الثورات المتوالية للبدو[5] ،و هذا يظهر في قوله :«... استمر الحال و

---

[1]- ابن طولون، **تاريخ الشام...**، ص24.

[2]- ابن الحمصي، المصدر السابق، ص529.

[3]- قاد ثورة العربان، وقام بالاعتداء على قافلة الحج الشامي سنة925ه-1519م، و عمل جانبردي بالقضاء عليه.

[4]- ابن الحمصي، نفسه، ص524.

[5]- نذكر منها ثورة الدروز، التي عمل ولاة دمشق على قمعها ، وثم القضاء فيها على كتبهم التي تعتقد بالإلوهية و تنكر الصلاة، وأحرقت قراهم و أرسلت رؤوسهم إلى دمشق لتعلق على القلعة. أنظر:كرد علي ، المصدر السابق، ج2، ص226.

كان ولاة دمشق يشترونهم بالمال حين تغيب قوة إخضاعهم لضمان سلامة الحج،و عرفت بالصرة[1]...»[2].

أما إذا رأينا موقف معاصريهما فنجد ابن زنبل لم يبد رأي و لم يتكلم عن السياسة العثمانية في بلاد الشام ،و اكتفى بذكر خيانة جانبردي الغزالي ،و اتضح لنا من خلال قوله أنه ضده و معارض لما قام به :«... فلما بلغ قانبري الغزالي موت السلطان سليم،و قد تولى ابنه السلطان سليمان ،...،طمعت نفسه الخبيثة في أن يتسلطن في الشام، و يعيد الملك إلى الشراكسة...[3]» .

ب- اقتصاديا :

هنا أيضا غاب موقفهما و اكتفيا بذكر الأحداث، لكنه و حسب ما ظهر لنا من خلال كتابهما أن هناك نوع من التأسف لما وقع ،و هذا نجده جليا فيما كتبه ابن الحمصي ،بحيث يذكر الغلاء و ارتفاع الأسعار ، وضيق الناس به فمثلا يذكر الغلاء الذي أصاب الشام سنة 927ه/ 1520م.

حيث قال :«... تزايد الغلاء بدمشق و سبب ذلك كثرة العساكر ،حتى أبيع رطل اللحم بستة عشر دينار ،مع قلة وجود الأرز الرطل باثنا عشر دينارا ،و السمن بأربعين دينارا ،...،و بالله المستعان ...[4]» ،و هذا ما ذكره ابن طولون إلا أنه يرجع السبب إلى تأخر موسم المطر .

و يشيران إلى العملة[5] بأنه تم تغييرها ،لكن لم يعطيا اسم العملة الجديدة و لم يبرزا أي موقف من هذا، فنجد ابن الحمصي يذكرها عرضا، قائلا :«... ورد مرسوم السلطان إلى

---

[1]-**الصرة** : لفظ يطلق على ما ترسله الدول الإسلامية سنويا من الأموال عينية إلى الحرمين لإعانة الحجيج، و المساكين بمكة. أنظر: أحمد عبد الله الشافعي، "الصرة العثمانية إلى مكة المكرمة791-974ه/1389-1566م"، مجلةجامعة القرى، العدد54، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، د.ت، ص8.

[2]-ابن طولون، **تاريخ الشام...**، ص23.

[3]- الرمال، المصدر السابق، ص270.

[4]-ابن الحمصي، المصدر السابق، ص545.

[5]-كانت العملة المتداولة هي الاشرفية ، تلك العملة التي سكها السلاطين المماليك القدماء، وقد استمرت مع نهاية الدولة المملوكية، وعند قدوم العثمانيين أحدثوا عملة جديدة هي الأقجة ، و انعكس هذا بالسلب على الناس و قد تضرروا ، و أضحت السلع تباع بسعرين، فقد كثر استعمال النحاس في عيار الذهب و الفضة فظهر الدرهم الأبيض. انظر:خليل ساحلي أغلي، المرجع السابق، ص220.

دمشق بتغيير الذهب و الفضة ،و إبطال بقية معاملات السلاطين المتقدمة ،فنودي على ذلك، و تعاملا الناس بالمعاملة الجديدة...»[1] .

أما فيما يخص تحصيل الضرائب فهي الأخرى لم يبديا موقف منها ،إلا أنه من خلال ما كتبه ابن الحمصي اتضح لنا أنه مستاء ، و متعاطف مع ما حصل للناس،وهذا من قوله :«... وصل مرسوم السلطان إلى دمشق ، و من مضمونه أن يؤخذ من كل نفر مائة عثمانية ، و أن يؤخذ من الضياع كذلك ،...،فحصل للناس من المشقة و الشدائد ، ما لا يوصف ، و بالله المستعان[2] ،...» .

بينما ابن طولون نجد له اعتراض على تحصيلها حيث يذكر أن الشام خراجية و لم يراع ذلك الولاة بل جمعوا بين العشر والخراج ،حيث يقول :«... عاد دفتردار إلى دمشق و شرع يخرج الأراضي ضواحي دمشق كالارزة عشرا و خراجا ،و لم يعول على مذهب بني حنيفة رضي الله عنه ،من انه لا يجوز الجمع بين العشر والخراج...»[3] ، و أشار إلى تضرر الناس من تحصيل الضرائب .

و بالرجوع إلى موقف المعاصرين فنجد ابن إياس يشير فقط إلى الغلاء الذي أصاب بلاد الشام قائلا :«... تزايد الغلاء بالشام من قلة الجالب إليها...»[4] .

ج/ قضائيا :

ابن الحمصي لم يعط هنا أيضا موقفه و التزم الحياد، و اكتفى بسرد الأحداث كما وقعت فقد ذكر بأن السلطان سليم الأول لما دخل إلى دمشق ولى بها :«... قاضيا روميا سمي زين العابدين، و ولى القاضي من قضاة دمشق ثلاث نواب، الشافعي شهاب الدين الرملي، و الحنفي شمس الدين البهسني، و المالكي شمس الدين الموصلي...»[5] ،إضافة إلى ذكره أسماء القضاة و وفاتهم و مكان دفنهم دون إعطاء موقف أو رأي في شئ ،أو نقد لهؤلاء القضاة فمثلا نجده قائلا :«... توفي قاضي القضاة صلاح الدين بن ظهيرة ،قاضي

---

[1]- ابن الحمصي، المصدر السابق، ص555.

[2]- نفسه، ص571.

[3]- ابن طولون، **تاريخ الشام...**، ص167.

[4]- ابن إياس ، المصدر السابق، ص 1164.

[5]- ابن الحمصي ،نفسه، ص525.

مكة المشرفةالشافعي،ودفن بها رحمه الله تعالى...»[1].

في حين نجد ابن طولون يشير في هذا الجانب بأن جل القضاة حنفيين، و كذلك المفتيين، بينما عدد قليل من قضاة الشام، فيقول :«... جل القضاة حنفيون بأسرهم ،خاصة منذ عزل ولي الدين بن فرفور، من أصل رومي...»[2] .و كان مستنكر للأحكام الجديدة المتعلقة باليسق (الرسم) و مضاعفته لتزويج البكر و الثيب، بحيث يذكر :«... طالبوا بإبطال يسق النكاح فإن بعض الفقراء يقع عليهم الطلاق و يستمر مع زوجته في الحرام لعدم قدرته على وزنه...»[3] ،إضافة إلى أننا نجد ابن إياس هو الأخر امتعض من هذه السياسة، فيذكر أن اليسق العثماني قد اثر كثيرا على الناس، و قد سخر الولاة على أبواب القضاة المقدمين يقومون بتحصيل هذه العقود باكرا، و كذلك يذكر أنه لا يقع الزواج إلا في بيت قاضي من القضاة و هذا ما أضر بالناس، فيقول:«...لا يتزوج احد من الناس و لا يطلق إلا في بيت قاضي من القضاة فضيقوا علي المسلمين غاية الضيق ...»[4] .

و نجده إلى أنه تم تعين قاضي حنفي مع التخلي عن المذاهب الثلاثة الأخرى[5]،و هذا في قوله :«...و أشيع أنه لا يحكم بالشام غير قاضي قضاة الحنفية لا غير،كما هي عادة بلاد الروم،و أبطل من الشام المذاهب الثلاثة ... »[6] .

---

[1]-ابن الحمصي ،المصدر السابق، ص545.

[2]-ابن طولون ،**تاريخ الشام** ... ،ص 27 .

[3]-ابن طولون، **إعلام الورى**...، ص237.

[4]-ابن إياس، المصدر السابق، ص 1242.

[5]-هناك رأي أخر يذكر انه تم الإبقاء على المذاهب الأربعة مع تعيين قاضي عثماني ،و قد كان المذهب الحنفي هو السائد خاصة في حلب .أ نظر :محمد التونجي ،"التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين و العرب " ،الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني ،جمع و تق عبد الجليل التميمي ،منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية و الموريسكية و التوثيق و المعلومات ،العدد 121 ،1988م ،ص217 .

[6]-ابن إياس، نفسه، ص1136.

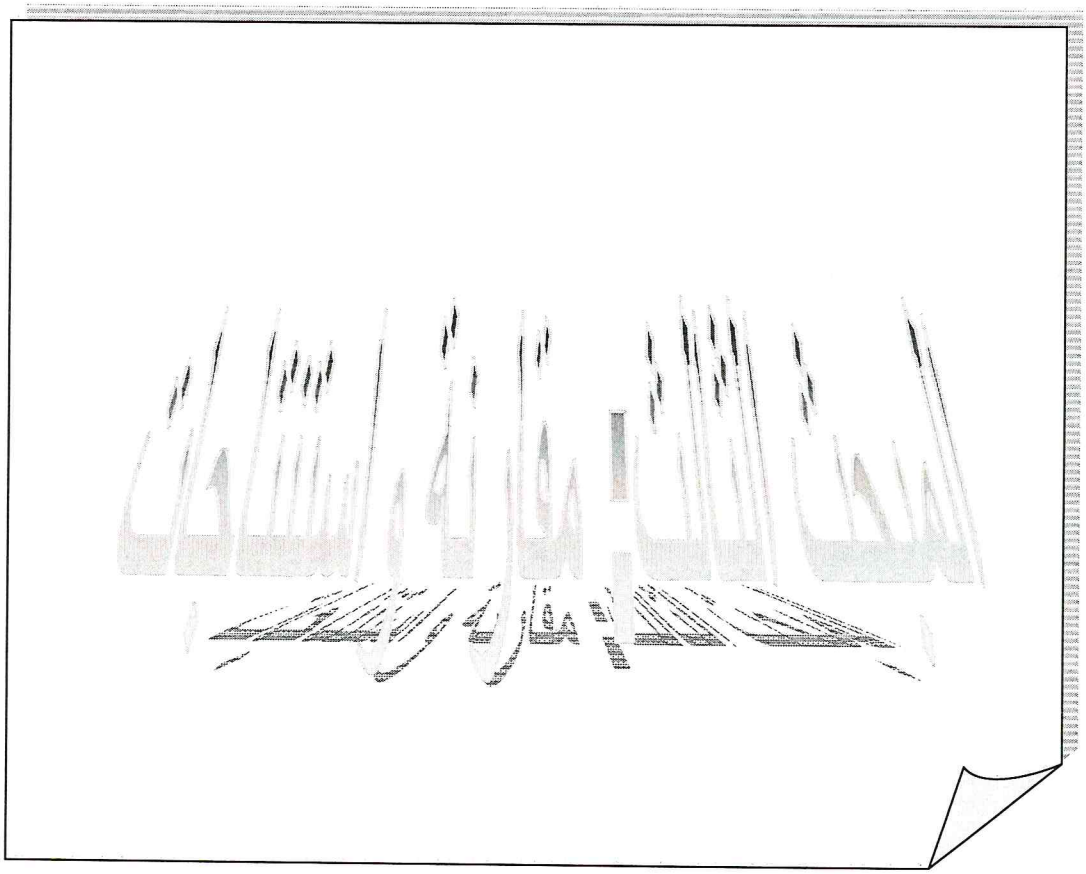
نجد لابن طولون موقف من الأوقاف، فيقول بأن هذه الأوقاف تيسر و تخدم فقط مصلحة الأروام[1]، وهذا يتضح لنا من خلال قوله :«... لم يراعوا شروط الواقفين إلا فيما له مصلحة الأروام... »[2].

ومما سبق نستنتج أن مؤرخي الشام كل من ابن الحمصي و ابن طولون التزاما الحياد و لم يبرزا موقفا من الضم و السياسة العثمانية، إلا أنهما اظهرا نوعا من التعاطف و التأسف لما حدث، بينما معاصريهما ابن زنبل و ابن إياس فقد اتضح موقفهما من الضم بشكل واضح وهذا في معارضتهما ،أما السياسة العثمانية فلم يتكلما عنها بشكل وافي.

---

[1]- **الأروام** : كانت بلاد بني عثمان تسمى بلاد الروم ،و يطلق على أهلها في بلاد الشام و مصر الأروام .أ نظر: ابن الحمصي ،المصدر السابق ،ص 533 .

[2]- ابن طولون، **تاريخ الشام**...، ص270.



- المطلب الأول: المدرسة العربية القومية
- المطلب الثاني:مدرسة المستشرقين
- المطلب الثالث:مدرسة المغاربة

المبحث الثالث :مقارنة و استنتاجات

في هذا المبحث ارتأينا إلى مقارنة وجهات النظر بين القرنين 10ه-16م/13ه-19م ، وهذا لمعرفة كيف نظروا للوجود العثماني في البلاد العربية بصفة عامة و هل تتوافق الآراء مع مؤرخي القرنين 10ه-16م/13ه-19م و لهذا قمنا باختيار ثلاث مدارس الأتية.

المطلب الأول :المدرسة العربية القومية

من هذه المدرسة اخترنا نموذجين لكي نرى نظرتهما للدولة العثمانية وتوسعاتها و نظام حكمها و هما "**جورج انطونيوس**"[1] و "**عبد الرحمان الكواكبي**[2]" .

نجد جورج انطونيوس في كتابه "**يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**" ،يتحدث عن ظهور القومية فهو يرجع بدايتها الأولى إلى عام 1847-1868م بحيث توافدت الحركات التبشيرية ،كنتيجة لتلك السياسة التي اتبعها إبراهيم باشا و التي تمثلت في التسامح الديني[3]، ويظهر بأنه ظهر في بلاد الشام نوعين من الحركات وهي، **الفرنسية** المتبنية للمذهب الكاثوليكي و قادها اليسوعيين، **و الأمريكية** التي ظهرت بمذهب البروتستانت مما ولد شرارة بين الطوائف، و قد غابت فيها المساهمة للارتقاء باللغة العربية، بل سعوا إلى جلب اكبر عدد من الناس إلى هدين المذهبين[4] .

إضافة إلى ذكر "**جورج انطونيوس**" بعضا من القومين و منهم :"**ناصيف اليازجي**[5]" (1800-1871م) ،و الذي نادى بإحياء اللغة العربية و إرجاعها إلى أصولها السابقة ،و تحرير العرب من الوجود التركي ،و تناول كذلك "**بطرس البستاني**" (1819-1883م) ،فقد

---

[1]- **جورج أنطونيوس**: ولد بقرية دير القمر في لبنان عام 1892م، حصل على شهادة الهندسة من جامعة كمبرج بانجلترا، عمل بدائرة المعارف بفلسطين كمساعد للمدير العام، دافع عن القضية الفلسطينية. أنظر :جورج أنطونيوس، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تر ناصر الدين أسد، إحسان عباس، ط 8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص4.

[2]-**الكواكبي**:(1848-1902م):هو عربي مسلم من أسرة شامية، في كلية حلب ثم بدا حياته العملية بامتهان الصحافة و المحاماة، بعد ذلك دخل ميدان الوظائف الحكومية و أعلن سخطه على الطغيان و نددبه، له كتابان "أم القرى" و "طبائع الاستبداد" .أنظر:نفسه، ص ص168-169.

[3]-نفسه، ص ص 97-98.

[4]-نفسه، ص 99.

[5]-**ناصيف اليازجي** (1800-1871م): من أسرة لبنانية تم تعينه كسكرتير لأحد رجال الدين، ثم سرعان ما غير وجهته و توجه إلى تعليم اللغة العربية، وعمل علي النهوض بالنحو و المنطق و البلاغة، كما نادي بتحرر القومي للعرب . أنظر :نفسه، ص 109.

ألف هذا الأخير عدة كتب باللغة العربية منها "**محيط المحيط**[1]" ،حيث جمع على جمع عدة مفردات للغة العربية بغية إعادة بعثها و انتشالها من المصطلحات العامية التي طغت عليها .

و قد تميزت نظرته بالايجابية فيما يتعلق بهذه الحركات، فهو يرى أنها قد أدت إلى ظهور الوعي القوم.

أما نظرة "**عبد الرحمان الكواكبي**" من خلال كتابه "**أم القرى**" ،فنجده ينقد الإدارة المركزية في الدولة العثمانية ،و دعا لإقامة خليفة عربي بشرط النسب القريشي[2] في مكة المكرمة و ليس في اسطنبول، و كان من القوميين العرب ضد الدولة العثمانية ،إضافة إلى إنكاره على سلاطين الدولة العثمانية و تلقبهم بألقاب الخلافة ،و رأى أن يكون العالم الإسلامي تحت لواء الخلافة بشرط أن يكون الخليفة عربيا قريشيا .

ويرى من خلال كتابه "**طبائع الاستبداد**" ،أن العثمانيين حولوا الحكم من نظام الشورى إلى الاستبداد ،و نظر إلى أن الحاكم يخشى العلم لأن العلم نور ،و هو يريد أن تعيش الرعية في الظلام فبالجهل يستطيع بسط سلطانه[3] .

ونجد انتقادا للمؤرخين ،فذكر أن الاستبداد أفسد عقول المؤرخين فسموا الجبابرة الفاتحين عظماء أجلاء ،مع أنه لم يصدر عنهم إلا الإسراف في القتل و التخريب ،ثم أشاد بذكر السلف تملقا للخلف[4] .

---

[1]-أنطونيوس، المرجع السابق، ص112.

[2]-محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار** 1258-1336ه/1842-1918م، ط1، دار القلم، دمشق، 1990م، ص 254.

[3]-احمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص 256

[4]-نفسه، ص 262.

المطلب الثاني: مدرسة المستشرقين.

لقد اخترنا من هذه المدرسة نموذجين لمعرفة كيف نظرا إلى الوجود العثماني ،في البلاد العربية و هما :

"لويس برنارد"[1] من خلال كتابه **"اسطنبول و حضارة الخلافة الإسلامية"** و **روبير منتران"** في كتابه **"تاريخ الدولة العثمانية"** الجزء الأول.

فنجد نظرة برنارد لويس الذي كتب بتعصب ديني ،فقد وصف حروب الدولة العثمانية على أنها إرادة من السلاطين العثمانيين لتوسيع ممتلكاتهم لا غير ،و هذا ما نظر إليه روبير منتران حيث يقول أن انقلاب السلطان سليم الأول على المماليك لم يكن من اجل أن يصبح حاميا للاماكن المقدسة و ضم مصر ،بل لأن الممتلكات العثمانية لم تعد قادرة على الاتصال إحداها بالأخرى [2]،إلا أن الحقيقة غير ذلك فالتحركات التي قام بها العثمانيين كانت تقودهم الروح الدينية الإسلامية ،إضافة إلى الطبيعة العسكرية الصارمة و الأوضاع السياسية التي كانت تحيط بهم .

إضافة إلى تعصبها على الإسلام، فقد تهجم لويس برنارد و هذا التهجم مؤسف و غريب و بعيد عن الحقائق التاريخية كيف يثور أن يحارب و يثور هؤلاء المجاهدين على الشريعة أو النظم

المالية و القانونية للإسلام الحق ،و قد سماه المؤلف بالإسلام التقليدي[3] و هم الذين قاموا بحركة الجهاد الإسلامي، و نظرا إلى دول البحر الأبيض المتوسط مثل البندقية و جنوا و قد أطلق روبير منتران مصطلح قرصان على خير الدين بربروس .

و حتى التوسعات العثمانية نظرا إليها على أنها غزو ،بينما توسعات المغول فيصفاها بالفتح و هذا دليل على توجههما الإيديولوجي الخاطئ .

---

[1]- **برنارد لويس** : من مواليد 31 مايو 1916م بلندن ،من أسرة يهودية الأصل توجه في دراسته الأولى إلى القانون ثم إلى تاريخ الشرق الاوسط فقد تخصص في تاريخ الإسلام و التفاعل القائم بين الإسلام و الغرب ،أشتهر بأعماله خاصة المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية ،يعتبر احد علماء الشرق الأوسط الغربيين. انظر: كمال قريوش ،**قراءة في كتاب استنبول و حضارة الخلافة الإسلامية لبرنارد لويس**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث ،إشراف ا/شعشوع معمر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية ،2014 /2015م ،ص 3 .

[2]- منتران، المرجع السابق، ص 213 .

[3]- برنارد لويس ،**استنبول و حضارة الخلافة الإسلامية** ،تعريب د.سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع ،1982م، ص 40 .

ووصفا أيضا الغزوات ضد البلاد العربية بأنها كانت بالقوة ،و العرب دخلوا بالقوة تحت حكم العثمانيين و نجد روبير منتران أطلق مصطلح الحملة على الضم، إضافة إلى إلقائه اللوم على السلطان سليم الأول ،و هذا من خلال قوله : « ... **يبدأ سليم في إعداد المصيدة التي لا يتمكن قانصوه من صدها إلا في اللحظة الأخيرة و التي يهلك فيها...**»[1].

و يصف روبير منتران عملية نقل السكان العثمانيين لتدعيم الجهاد بسياسة الاستعمار (الاستيطان) .

و نجد روبير منتران كصاحبه لويس برنارد ،كتب من وجهة نظر أحادية الجانب و معتمدا فقط على المصادر الأوروبية و تغلب عليه الروح المركزية الذاتية الأوروبية .

و برجوعنا إلى نظرة مؤرخي الشام و معاصريها في القرن10ه-16م ،فنجد ابن الحمصي و ابن طولون لم يبديا رأيا و اكتفيا بالسرد و التزما بالحياد، لهذا لا يمكن مقارنة وجهة نظرهما مع لويس برنارد و روبير منتران .أما معاصريهما ابن زنبل و ابن إياس فنجد هناك اتفاق بين وجهات النظر منها تحميل المسؤولية للسلطان سليم الأول في ضم بلاد الشام بالدولة العثمانية و على أنه تم الضم بالقوة لا بالترحيب بالبلاد العربية .

المطلب الثالث :مدرسة المغاربة

تراوحت نظرة المغاربة للحكم العثماني بين السلبية و الايجابية ،فتمثلت النظرة السلبية في فرض نظام ضريبي مستحدث تخللها الظرفية ،و لعل أهم ضريبة أهلكت الرعية ووجهتهم من السهول الخصبة إلى الأراضي الصحراوية و الجبال "المحلة"[2] التي كانت تترك الخراب وراءها كما ذكرها حمدان خوجة و يذكر ناصر الدين سعيدوني أن ذلك أدى تقهقر الاقتصاد و خلق طبقية بين القبائل غير أنه لم يحمل مسؤولية التراجع إلى هؤلاء العثمانيين كما امتعض من ترك السلطة المركزة بيدهم وهو ما وسع الهوى بين الرعية الحاكم[3].

في حين ظهرت النظرة الايجابية إلى كونهم أبعدوا الجزائر عن الوقوع في براثين التمسيح و كذلك تزكية المدارس و تشجيع رجال الطرق الصوفية و منحهم امتيازات، حيث يذكر ذلك أبو القاسم سعد الله بقوله :(وشاع في الجزائر التحالف بين العثمانيين و المرابطين

---

[1]- منتران، المرجع السابق، ص 213 .

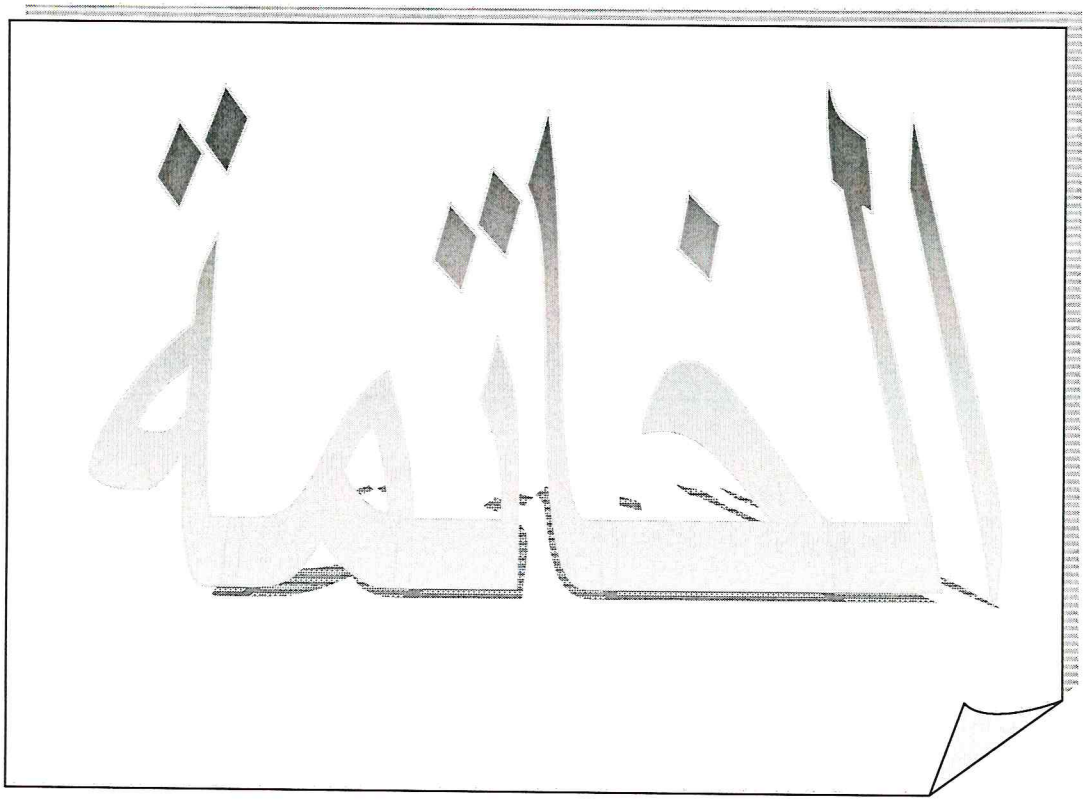
[2]- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة** ، تق و تع محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1982م، ص174.

[3]- نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني** (1792-1830م)، ط3، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ت، ص174.

حتى عرف الناس أن هناك سياسة عامة متبعة فكثرت الأضرحة و القباب ودخلت الطرق الصوفية من المشرق و المغرب)[1].

في الأخير نستنتج مما عرضنا انه هناك توافق في الآراء مع معاصري مؤرخي الشام في القرن 10ه/16م ،و خاصة مع المدرسة الفرنسية القومية التي نادت بالانفصال عن الدولة العثمانية ،إضافة إلى مدرسة المستشرقين التي اعتبرت التواجد العثماني في البلاد العربية كان بالقوة ،أما مدرسة المغاربة سجلت امتعاض كبير من السياسة العثمانية .

[1]-أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830 م)**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1998م، ص111.


الخاتمة

بعد هذه الدراسة البسيطة لموضوع **مؤرخو الشام و السياسة العثمانية في القرن** 10ه/16م **ابن الحمصي وابن طولون" أنموذجا**"توصلنا إلى عدة نتائج كان من أبرزها:

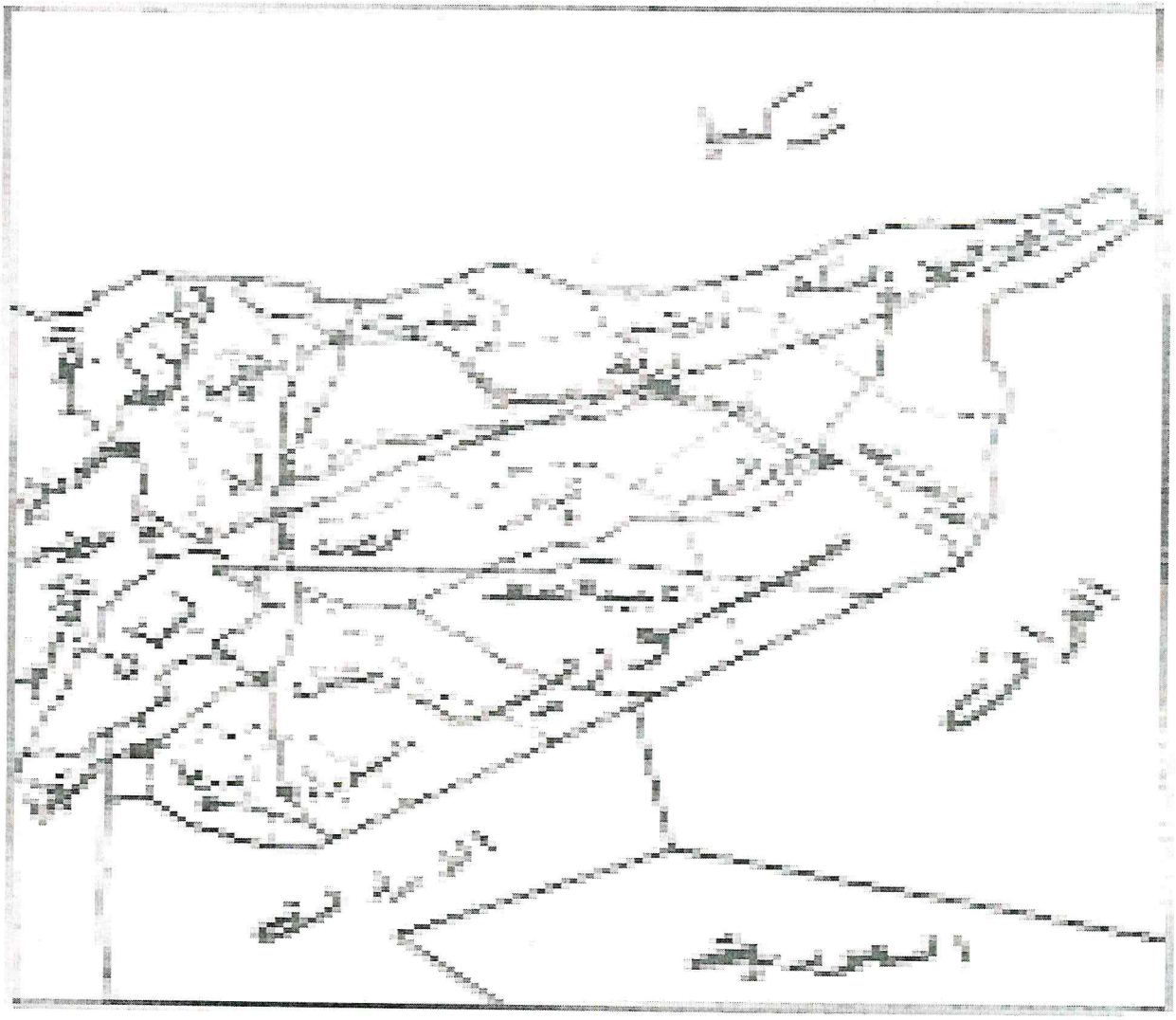
- ✓ سمح الموقع الإستراتيجي لبلاد الشام بربطها بأوروبا عن طريق موانئها البحرية وبعد انضمامها إلى الدولة العثمانية زاد نشاطها التجاري ،مما أدى إلى تنوع الاقتصاد و تحريك تجارتها الداخلية و الخارجية و عودتها إلى استقرارها.
- ✓ كانت بلاد الشام أول الدول العربية الإسلامية المنضوية تحت الحكم العثماني خلال القرن 10ه/16م، وقد ضمت نتيجة لعوامل داخلية و أخرى خارجية ساهمت في هذا الضم.
- ✓ خضعت بلاد الشام إلى تقسيمات إدارية وفقا لظروف السائدة، فكان التقسيم الأول مع بداية الضم، حيث ميزه الإبقاء على النظام المملوكي مع تعيين حاكم تركي ، ثم بعد ثورة جانبردي الغزالي أعيد تقسيمها إلى نيابات بهدف ضبطها ، لكنه سرعان ما تغيير في عهد السلطان مراد الثالث ، بحيث أصبحت باشويات أو إيالات .
- ✓ ضبط النظام القضائي بحيث تم ربطه مباشرة بالسلطة المركزية للدولة ، مع مذهبه الرسمي المذهب الحنفي مع الاحتفاظ بالمذاهب الأخرى و لم تلغى ، ونظموا سلك القضاء على شكل هرم يتصدر قمته القاضي ، بينما قاعدته ضمت القضاة التابعيون للقاضي .
- ✓ نظمت الأراضي الزراعية وضبطت بحيث خضعت لنظامين متمايزين فكان الأول إقطاع حربي ، قسمت فيه الأراضي إلى أراضي ميرية بيد طبقة الموظفين الكبار والجنود الساهية ، بحيث كانت متمايزة في كل من الإيراد والمساحة ثم تليها الأراضي السلطانية التي آخذها السلطان .
- ✓ تم تغيير هذا الأخير بعد نتائجه السلبية وحل محله نظام الالتزام الذي كان أشد قسوة ، فاستتراف خيرات الأراضي وساهم في نمو ثروة الملتزمين.
- ✓ ركزت السلطة الحاكمة على الضرائب المشروعة ، وعملت على استحداث ضرائب ظرفية غير أنها اشتركت في كونها قد أثارت حفيظة السكان وأثرت على الاستقرار .
- ✓ يعتبر ابن ألحمصي وابن طولون من شهود العيان للتواجد العثماني في بلاد الشام بحيث ذكروا الحوادث وسردوها كما وقعت بين السلطان قانصوه الغوري والسلطان سليم الأول .
- ✓ أما فيها يتعلق بالضم فنجد غياب موقفهما منه ، فقد أبديا تحفظ في ذلك ، مقارنة بمعاصريهم ابن إياس و ابن زنبل فكانا ضد الضم وحملا المسؤولية لسلطان سليم الأول .

- ✓ فحين ظهر الالتزام الديني القائم على طاعة السلطان كموقف من سياسة الحكم ، بينما نجد ابن زنبل يعارض بشدة تمرد جانبردي الغزالي ، أما ابن إياس فقد كان مستنكرا لترك مسؤولية السلطات الإدارية والمركزية بيد الأتراك وركز على جانب القضاء .
- ✓ توافقت نظرة المؤرخين المعاصرين في القرن 16م مع نظرة المدارس التاريخية التي ظهرت في القرن 19م ومنها المدرسة العربية القومية ومدرسة المستشرقين والمغاربة كنموذج ، وظهر ذلك في الحكم المركزي .
- ✓ دعت المدرسة العربية القومية إلى إعادة إحياء اللغة العربية فظهر ذلك جليا بعد ظهور البعثات التبشيرية، بالإضافة إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانية مع شرط النسب القريشي في الحكم .
- ✓ بينما برزت حدة من قبل مدرسة المستشرقين حول سياسة الدولة العثمانية و اعتبرها توسيع لرقعتها الجغرافية لا غير ،و تذكر أن الضم كان بطريقة قصريه .
- ✓ أما الجزائر كنموذج للمدرسة المغاربة فتجمع الآراء على نقد النظام الضريبي الذي أدى إلى تقهقر الاقتصاد و احتكار الحكم بيد السلطة العثمانية.

و الحمد لله رب العالمين أوله و أخيره،و صلى الله على نبينا و حبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم وعلى اله و أصحابه و أزواجه الطيبين الطاهرين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

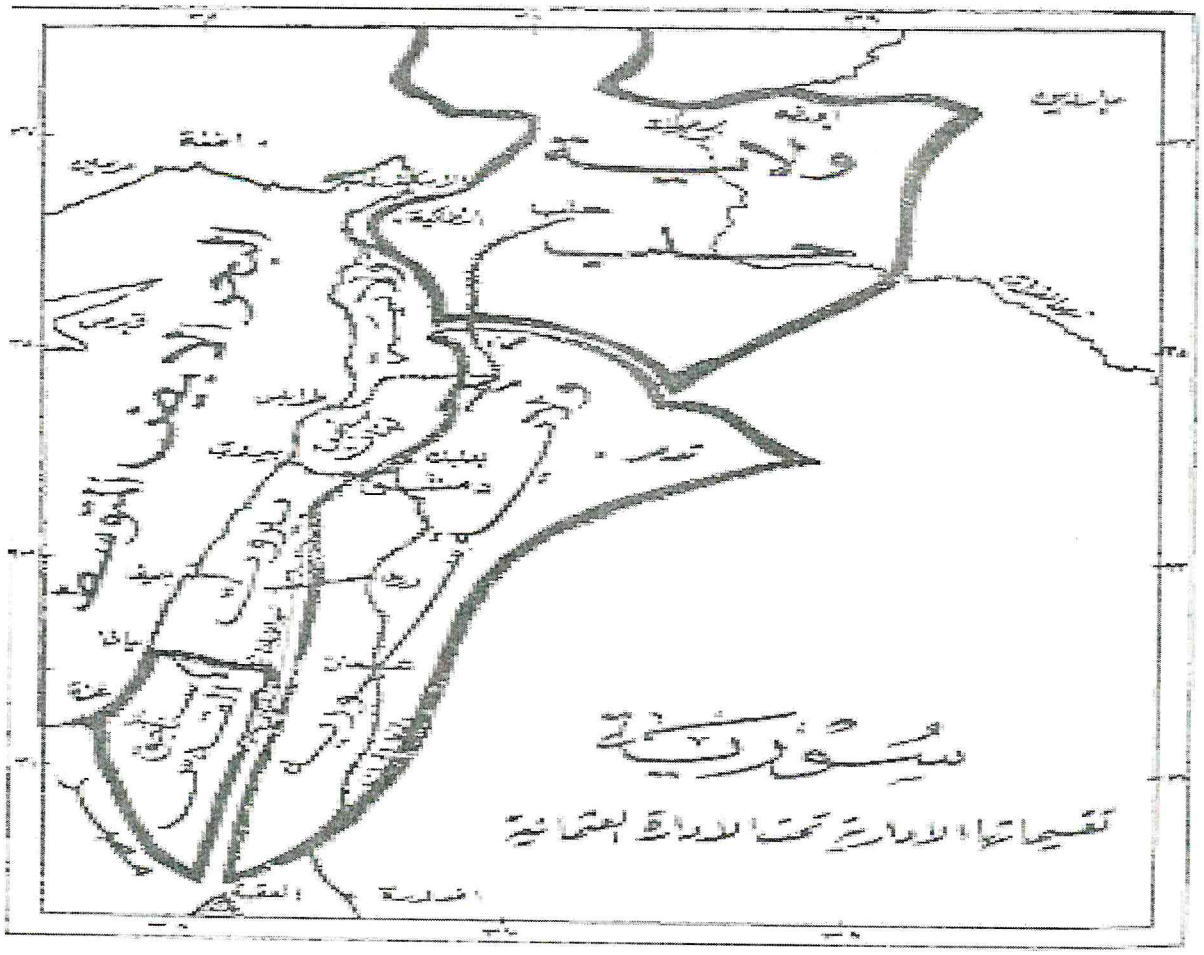
الملاحق

_ **الملحق رقم1**: يمثل خريطة توضح حدود بلاد الشام[1]



[1] _ عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص288.

_ **الملحق رقم2**: يمثل التقسيمات الإدارية في سورية تحت الإدارة العثمانية[1]



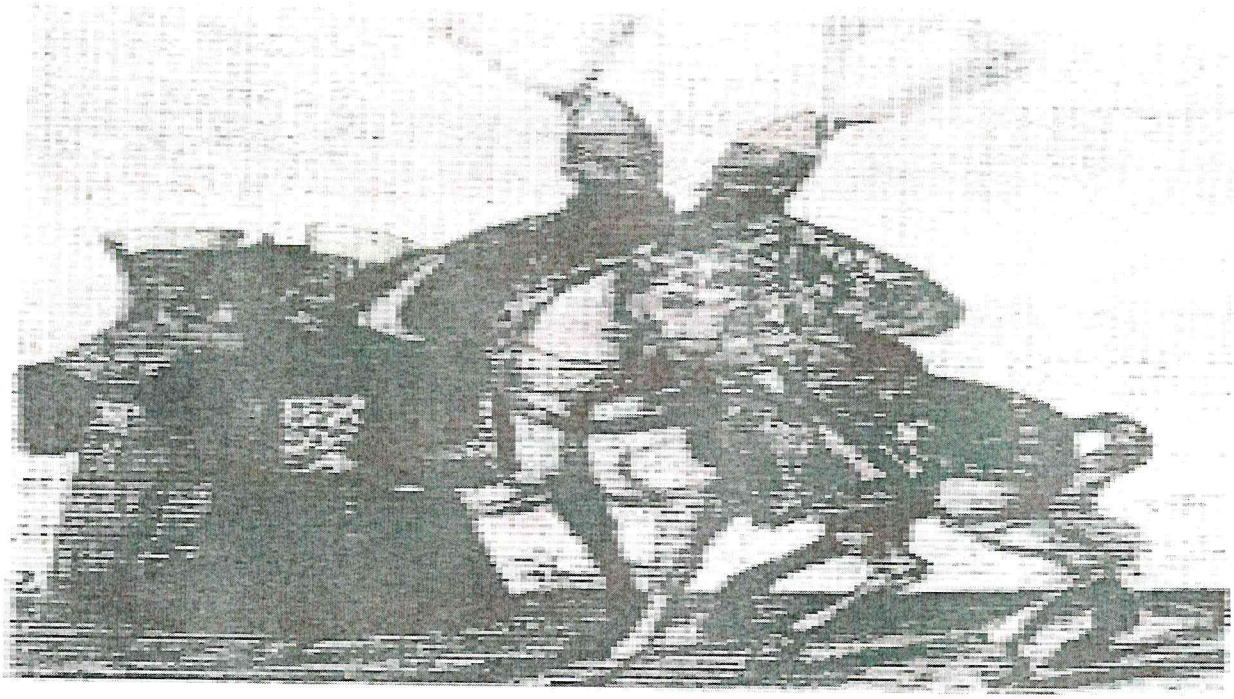
[1] _ أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985م، ص643.

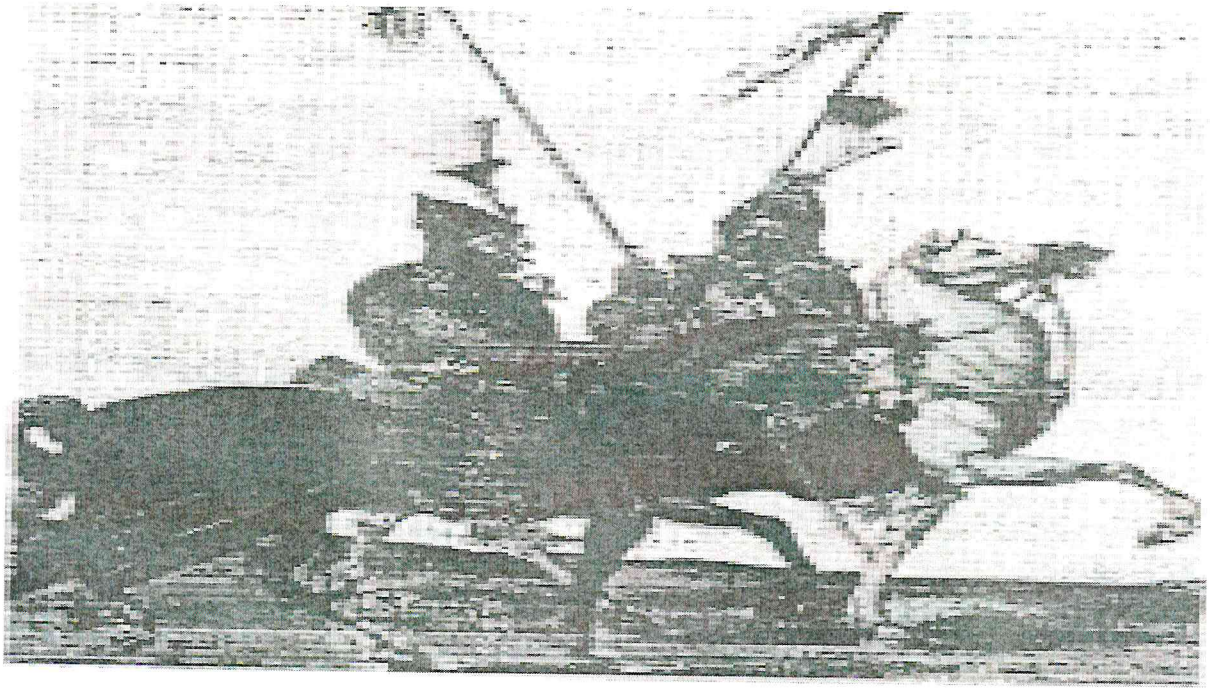
الملحق رقم3 : قائمة بأسماء الولاة الذين تقلدوا منصب البكلربكي في دمشق الشام[1]

اســـــم الـــــوالي	تـــــــاريـــخ التعيين	تـــــــاريخ العزل
يونس باشا	19 شعبان 922 هـ	رمضان 922 هـ
احمد بن يخشى	رمضان 922 هـ	صفر 923 هـ
جان بري الغزالي	5صفر 924 هـ/16 فيفري 1518م	16 صفر 927 هـ فيفري 1521 م
إياس باشا	15 ربيع الثاني 927 هـ	13 ذو الحجة 927 هـ
فرهاد باشا	3 محرم 928 هـ	رجب 929 هـ
خرم باشا	10 رجب 929 هـ	صفر 931 هـ
سليمان باشا	19 صفر 931 هـ	رجب 931 هـ
لطفي باشا	19 ذي القعدة 931 هـ	20 شعبان 934 هـ
عيسى بـــــــك	20 شعبان 934 هـ	3 شوال 937 هـ
مصطفى ابـــــــلاق	14 ذي القعدة 937 هـ	16 ذي القعدة 939 هـ
لطفي باشا(للمرة الثانية)	11 رجب 940 هـ	5 ذي القعدة 940 هـ
عيسى بك (للمرة الثانية)	5 ذي القعدة 940 هـ	28 ذي القعدة 940 هـ
خسرو باشا	28 ذي القعدة 940 هـ	عزل وما دخل دمشق
أحمد باشا	أواخر رجب 942 هـ	15 جمادى الأولى 942 هـ
محمد كزل	12 رجب 942 هـ	7 ذي القعدة 942 هـ
عيسى بك (للمرة الثالثة)	15 جمادى الآخرة 943 هـ	

[1]-ابن طولون، **إعلام الورى** ... ، ص 235 وما بعدها.

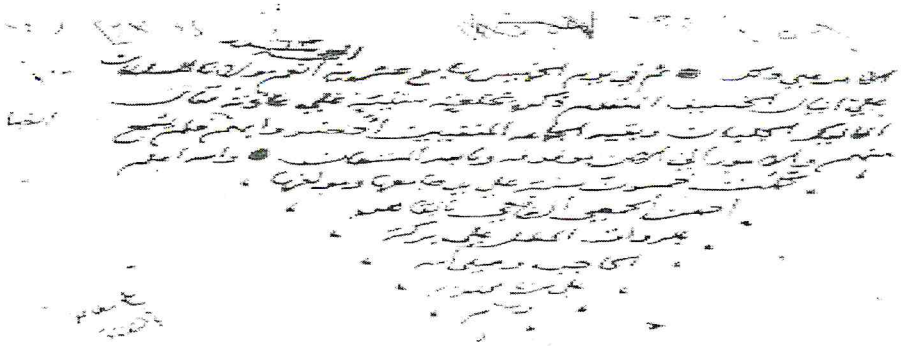
_ **الملحق رقم4**: يمثل جنود الانكشارية [1]

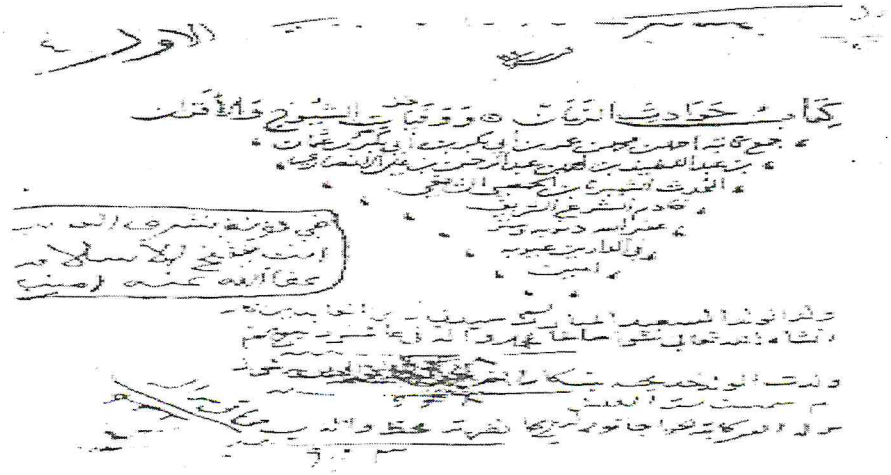




[1] _ أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص506.

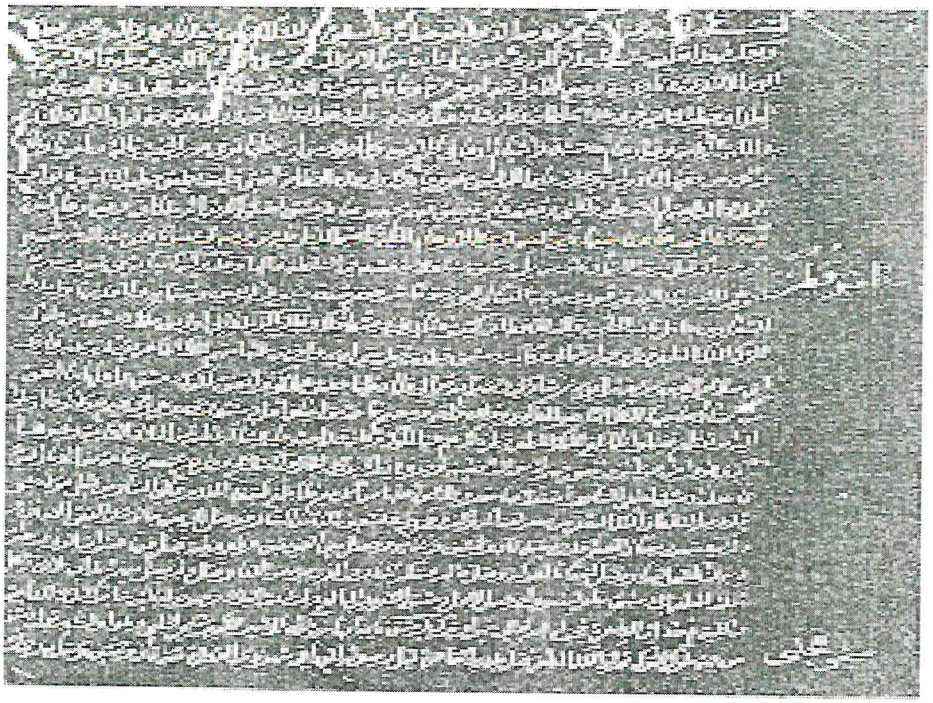
_الملحق رقم5: يمثل الصفحة الأولى والأخيرة من الجزء الأول لمخطوط ابن الحمصي[1]

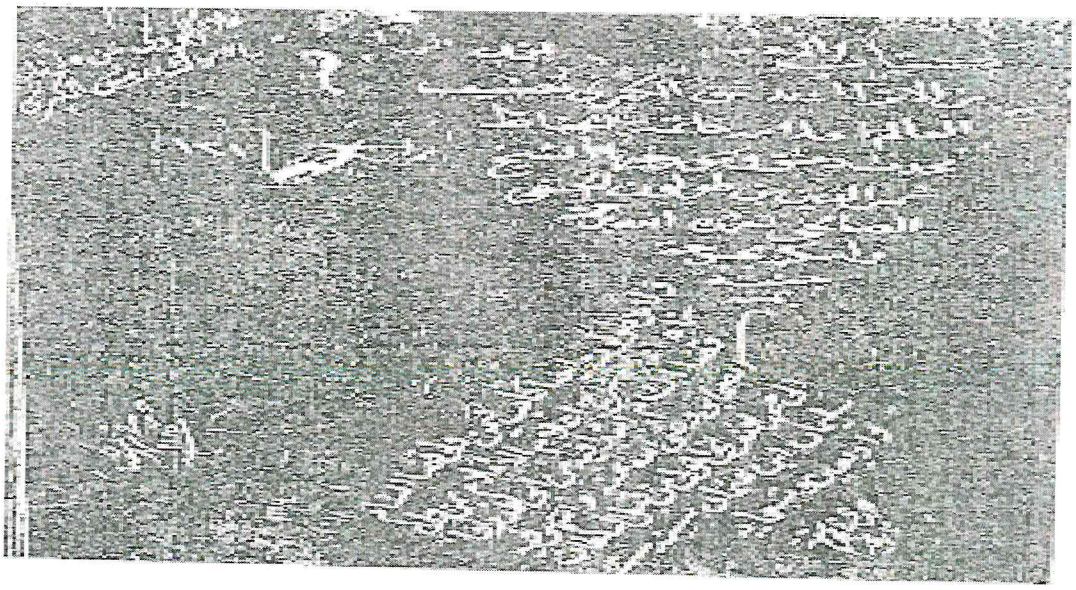




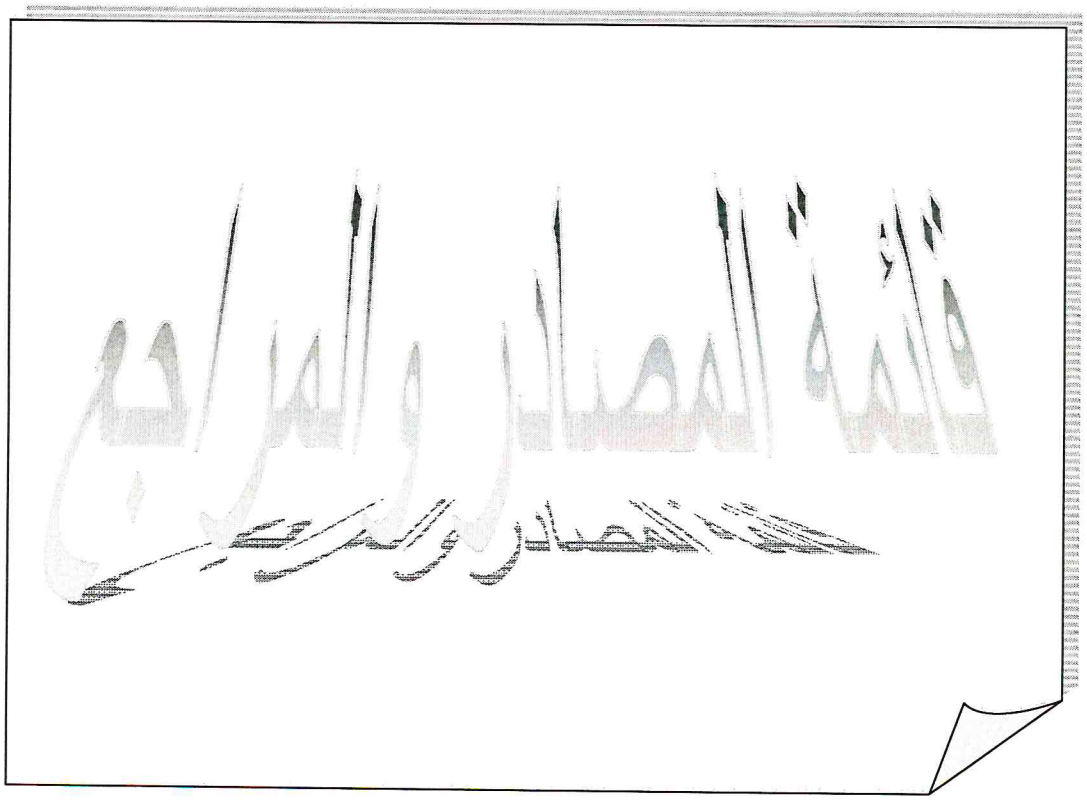
[1] _ ابن الحمصي، المصدر السابق، ص ص29_30

_ **الملحق رقم6**: يمثل عنوان مخطوط إعلام الورى والصفحة الأولى للمخطوط[1]





[1] _ ابن طولون، **إعلام الورى...**، ص ص25_26.


قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ/المصادر:

1_ابن إياس محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، 1960م.

2_ابن بطوطة، **تمهيد عن رحلات وأنواعها عند المسلمين**، د.ت.

3_البوربي الحسن بن محمد ، **تراجم الأعيان من أنباء الزمان** ، ج1 ، د.ت.

4_الجلبي محمد بن محمود، **العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك من مهدي الدودار**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1986م.

5_ابن الحمصي أحمد بن محمد بن عمر، **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران**، تح عبد العزيز قياض حرفوش، ج1-3، ط1، دار النفائس، بيروت، 2000م.

6_خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق و تع محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1982م.

7_الرمال ابن زنبل، **آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني**، تح عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998م.

8-الزركلي خير الدين، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين**، ج1، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.

9-ابن طولون محمد، **إعلام الورى بمن ولي نائبا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى**، تح محمد أحمد دهان، ط2، دار الفكر، دمشق،1984 م.

10_ابن طولون، **تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني 926-951ه/1520-1544م**، تح أحمد إيبش، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي،2009م.

11_ابن طولون، **الفلك المشحون في أحوال محمدبن طولون**، تح محمد خير رمضان يوسف، ط1، دار ابن حزم، بيروت،1996م.

12_ابن عماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح محمود الأزناؤوط، مج10، ط1، دار ابن كثير، بيروت،1993م.

13-كرد علي محمد، **خطط الشام**، ج1-2-5، ط2، مكتبة النوري، دمشق، د.ت.

14-مجهول، **الدرر المصان في سيرة المظفر سليم خان**، تح هانس أرنست، دار أحياء الكتب العربية،1992م.

ب/**المراجع** :

1-أحمد ليلي عبد اللطيف، **دراسات في تاريخ و مؤرخو مصر والشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الغانجي، مصر،1980م.

2-الأرناؤوط محمد، **معطيات عن دمشق و بلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن 16م**، ط1، دار الحصاد لنشر و التوزيع، دمشق،1993م.

3-أصاف حضرة عزتلو يوسف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تق محمد زينهم محمد عرب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،1995م.

4-أنطونيوس جورج، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تر ناصر الدين الأسدود، إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت،1987م.

5-أوغلي أكمل الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ و حضارة**، تر صالح شعداوى، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، إسطنبول،1999م.

6-أوغلي خليل ساحلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق و قوانين**، تق أكمل الدين إحسان أوغلي، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، إسطنبول، 2000م.

7-إينالجيك خليل، **الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر محمد.م.الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.

8-بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م.

9-بيات فاضل، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، رؤية جديدة في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية، ط1، المدار الإسلامي، بيروت، 2003م.

10-بيات فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية حصر(مطلع العهد العثماني-أواسط القرن التاسع عشر)، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2007م.

11-بيضون جميل و آخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل،1992م.

12-جلال يحيى، **العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر،1965م.

13_الجميل سيار، **بقايا و جذور التكوين العربي**، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1997م.

14_حرب محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني أخر السلاطين العثمانيين الكبار**، ط1، دار القلم، دمشق، 1990م.

15_حنا عبد الله، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر«نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية»**، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1985م.

16_الخالدي محمد فاروق، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، ط1، دار الراوي، المملكة العربية السعودية، 2000م.

17_ريمون أندريه، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، القاهرة، 1991م.

18_سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830** ،ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

19_سعيدوني نصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830م)**، ط3، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ت.

20_السيد محمود سيد محمد، **تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار)**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007م.

21_السيد سابق، **فقه السنة ط جديدة مشكولة شكلا كاملا- السلم و الحرب و المعاملات**، ج3، دار الفكر بيروت، 2008م.

22-سيروكو ماري ديكارت، **دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني**، ط1، وزارة دمشق، 2008م.

23_ الشلق أحمد زكريا، **العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلي المواجهة 1516-1916م**، ط1، مصر العربية لنشر و التوزيع، القاهرة، 2002م.

24_الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1980م.

25_طربين أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985م.

26_طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلي الانقلاب على الخلافة** ، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م.

27_عوض عبد العزيز محمد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية1864-1914م**، تق أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، د.ت.

28_الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية(الجيش الجديد)**، ط1، دار القاهرة، القاهرة،2007م.

29_غرايبة عبد الكريم محمود، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1984م.

30_ غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و الشرق العربي 1288-1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

31_فالح جمال الدين، زيادة حمد الصميدعي، **تاريخ الدولة العثمانية ، رجال وحوادث**، ط1، دار المنظمة المغربية لتربية و الثقافة، المغرب، 2013م.

32_كوثراني وجيه، **السلطة و المجتمع و العمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.

33_كوندز أحمد أق و سعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة، 303سؤال و جواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، وفق البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008م.

34_لويس برنارد، **إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تع د.سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر و التوزيع، 1982م.

35-متولي أحمد فؤاد، **الفتح العثماني للشام و مصر**، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995م.

36_المحامي فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح إحسان حقي، ط1، دار النفائس ، بيروت، 1981م.

37_مراد جه دوسون، **نظم الحكم و الإدارة في الدولة العثمانية**، تر فيصل شيخ الأراضي، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942م.

38-مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986م.

39_منتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م.

40_ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ العثماني**، ط1، مكتبة العيكان،1997م.

41_ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2، مكتبة العيكان، 1998م.

ج/المجلات:

1_احمد لمياء عبد الله الشافعي،" **الصرة العثمانية الموجهة الى مكة المكرمة** 791-974ه/1389-1566م"، مجلة جامعة أم القرى، العدد54، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، د.ت.

2_ التنوجي محمد،" **التفاعل الاجتماعي في حلب بين العثمانين و العرب، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اتناء العهد العثماني**"، جمع و تقد عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات و البحوث العثمانية و الموريسكية و التوثيق و المعلومات، العدد 121، 1988م، ص 217.

3_الجنابي بثينة عباس، "**نظم الحكم و الإدارة العثمانية في الوطن العربي**"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد71، كلية التربية للبنات، 2011م.

4_مصطاف ثامر نعمان، مجلي ماجد ثامر،" **مشاهير مؤرخي مصر و الشام و العراق في العصر العثماني و مصنفاتهم التاريخية**(923-1333ه/1517-1914م)"، مجلة كلية التربية، العدد الحادي عشر، جامعة واسط، د.ت.

د/المذكرات:

1_زبيري بومدين، **الحكم و الإدارة العثمانية لبلاد الشام في القرنين ال16و17 من خلال دفاتر المهمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف د.نادية طرشون، جامعة بوزريعة، 2012-2013م.

2_عيسوي جميلة، **النشاط التجاري في بلاد الشام خلال القرن 10ه/16م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي في الفتر ة الحديثة و المعاصرة، إشراف د/نادية طرشون، جامعة الجزائر-بوزريعة-، 2012-2013م.

3_قريوش كمال، **قراءة في كتاب إسطنبول و حضارة الخلافة الإسلامية لبرنارد لويس**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث، إشراف أ/شعشوع معمر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2014-2015م

4_محمود محمد كمال جمال، **نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماستر في الأدب من قسم التاريخ، إشراف أ /محمد عفيفي، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 2001م.

ه/الموسوعات و المعاجم:

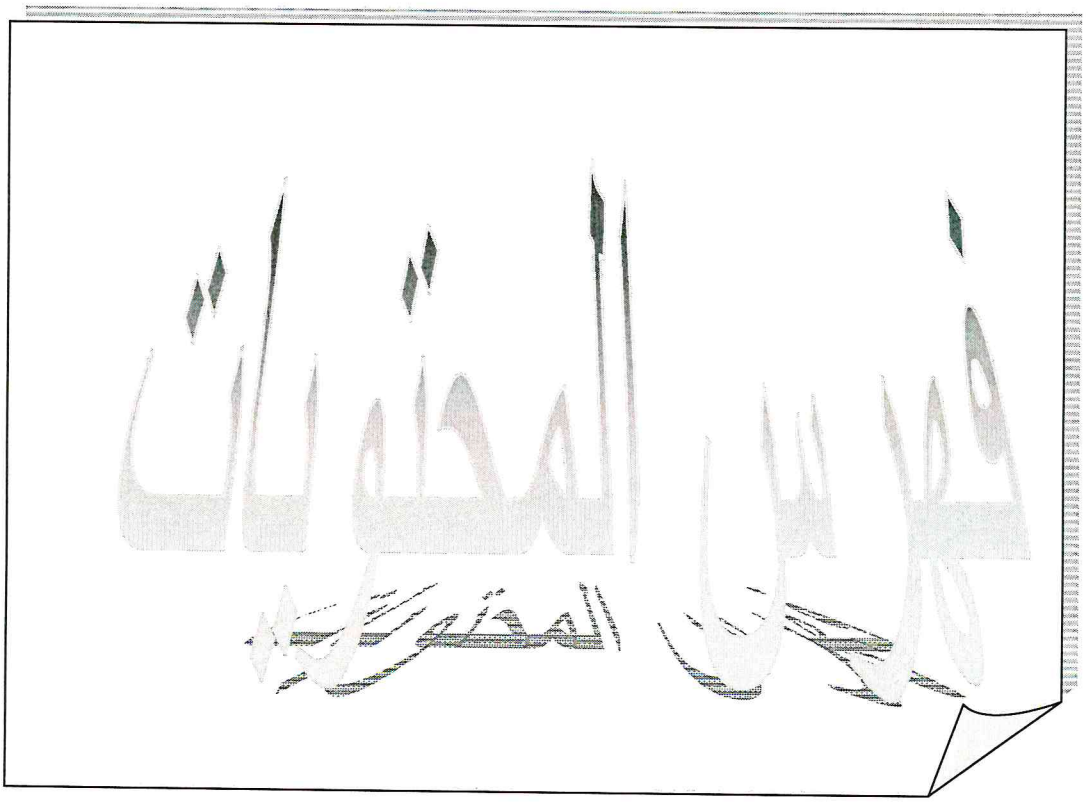
1-أوزتونا يلماز، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري و الحضاري** (629-1341ه/1231-1922م)، تر عدنان محمود، ط1، دار العربية للموسوعات ، لبنان، 2010م.

2_صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

3_الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، ج 1،ج3، ج6، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،دت.

4_موسوعة أحمد أمين الإسلامية ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي ،بيروت ، د.ت.

5_نصار محمد حسين و آخرون، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج 6، ط1، المكتبة العصرية، صيدا ، 2010م.


فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة.

شكر وعرفان.

الإهداء.

قائمة المختصرات.

المقدمة. .....02.

مدخل. .....07.

المبحث الأول: السياسة العثمانية في بلاد الشام خلال القرن 10ه/16م.

المطلب الأول: الجانب الإداري..... 16.

المطلب الثاني: الجانب القضائي. .....25.

المطلب الثالث: الجانب العسكري. .....31.

المطلب الرابع: الجانب الإقتصادي. ..... 35.

المبحث الثاني: نظرة مؤرخي الشام ومعاصريهما للسياسة العثمانية في بلاد الشام في القرن10ه/16م

المطلب الأول: مؤرخي الشام ومنهجهما. .....41.

المطلب الثاني: موقفهم من الضم. .....51.

المطلب الثالث: موقفهم من السياسة العثمانية.....54.

المبحث الثالث: مقارنة واستنتاجات.

المطلب الأول: المدرسة العربية القومية. ..... 60.

الطلب الثاني: مدرسة المستشرقين. ..... 62.

المطلب الثالث: مدرسة المغاربة. .....63.

الخاتمة.....66.

الملاحق. ..... 69.

قائمة المصادر والمراجع. ..... 76.

فهرس المحتويات. ..... 83.